لقاء العشر الأواخر
بالمسجد الحرام
(١٨٥)

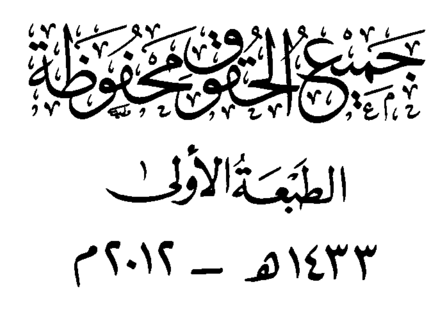
الضابطية للشاطبية اللامية

للعلامة الشيخ
علي بن سلطان محمد القاري الهروي المكي
(٩٣٠ تقريبًا بهراة - ١٠١٤ بمكة)
رحمه الله تعالى

تحقيق
الدكتور عبد الحكيم الأنيس

أسهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم

دار البشائر الإسلامية



شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى
سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥
هاتف: ٧٠٢٨٥٧/٠٠٩٦١١ فاكس: ٧٠٤٩٦٣/٠٠٩٦١١
email: info@dar-albashaer.com \ bashaer@cyberia.net.lb
website: www. dar-albashaer.com

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإنَّ مِن علوم القرآن الكريم علمَ قراءاته، وقد ألَّف العلماءُ في ذلك كتبًا يصعب إحصاؤها، ومن أشهرها منظومةُ الإمام الكبير القاسم بن فِيرُّه الشاطبي الرُّعَيني الأندلسي الضَّرير، المولود سنة ٥٣٨هـ بشاطبة، والمتوفَّى سنة ٥٩٠هـ بالقاهرة[١]، وتسمَّى منظومته «حرز الأماني ووجه التهاني»، نظم فيها كتاب «التيسير» لأبي عمرو الداني.

وقد كتب اللهُ القبول لهذه المنظومة، فشرَّقت وغرَّبت، وقرأها وحفظها مَن لا يحصى، وشرحها كثيرون.

وكان من جهود العلماء في خدمتها التعليقُ على عدد من أبياتها، استكمالاً لمقاصد ناظمها، وذلك ضمن شروحهم، إلى أن جاء العلامة الشيخ علي القاري فأفرد في ذلك هذه الرسالة التي سماها: «الضابطية

---

(١) وقبره في القرافة، قريب من السادة الوفائية.

للشاطبية اللامية»، وكان للقاري عنايةٌ بآثار الشاطبي، فقد شرح هذه المنظومة، وشرح قصيدته الرائية في الرسم أيضًا.

وترجع صلتي بالقاري ـ كما قلتُ في تقديمي لرسالته «**موعظة الحبيب وتحفة الخطيب**»[1]ـ، إلى بداية طلبي للعلم حين قرأت كتابيه: «**المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**»، والجزء الأول من «**فتح باب العناية بشرح كتاب النقاية**» اللذين حققهما وعلَّق عليهما العلامة الجليل المحقق الكبير الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة[2].

ومن ذلك الوقت وأنا أتابع كتبه، وأسعى إلى الحصول عليها، والإفادة منها، وصوَّرت عددًا منها من مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، والجامعة الإسلامية، ومكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة، ومركز جمعة الماجد للثقافة والتراث في دبي، ونقلتُ بعضها بخطي، ومنها رسالته: «أربعون حديثًا من جوامع الكلم» في ورقة واحدة، نقلتُها من نسخة في مكتبة المتحف العراقي.

ومن هذه المصوَّرات هذه الرسالة التي حصلتُ على نسختين منها من مكتبة عارف حكمت سنة ١٤٢٣هـ[3].

---

(١) نشرتها دائرةُ الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي سنة ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م، وهي تجمع قدرًا من خطب النبي ﷺ والخلفاء الرَّاشدين.

(٢) توفي سنة (١٤١٧هـ) في مدينة الرياض، ودفن في البقيع، رحمه الله تعالى وجزاه عن العلم والدين خير الجزاء.

(٣) وفي هذه المناسبة يطيب لي أن أتوجَّه بعاطر الثَّناء وصادق الشُّكر إلى فضيلة الدكتور عبد الرحمن المزيني، مدير عام مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة ـ التي ضمت المكتبات الخطية كلها ـ على حسن تعاونه ومزيد إكرامه ولطف لقائه.

وإحدى هاتين النسختين قُوبلت على نسخة بخط المؤلف، وقد نسختُها وقابلتُها بالأخرى، وهيأتُها للنشر، وشاركتُ بها في لقاء العشر الأواخر في المسجد الحرام سنة ١٤٢٥هـ.

ومن اللطائف أنَّ هذه الرسالة فرغ منها مؤلفُها قبالة الكعبة المعظمة في أوائل شهر جمادى الآخرة سنة ١٠١١هـ ـ أي قبل وفاته بثلاث سنوات ـ.

وكُتبت النسخة المشار إليها قبالة الكعبة أيضًا في أوائل شهر ربيع الأول سنة ١٠٦٦هـ، وقُوبلت بتمامها على خط مؤلفها ـ والظاهر أن النقل منه أيضًا ـ قبالة الكعبة في أواخر شهر ربيع الأول سنة ١٠٦٦هـ.

وقدَّر الله لنا أن نقرأها قبالة الكعبة أيضًا في ٢٦ من شهر رمضان سنة ١٤٢٥هـ.

وقد شاركتُ في هذه السنة كذلك بقراءة «تحقيق النظر في حكم البصر» المنسوب إلى برهان الدين ابن تقي الدين السبكي، ويسَّر اللهُ إتمام العناية به ونشره سنة ١٤٢٨هـ، وشُغلت عن إتمام النظر في هذه الرسالة إلى هذه الأيام، ولكل كتابٍ أجل، ولكل أجلٍ كتاب.

وفي هذه الأثناء نُشر في مجلة البحوث والدراسات القرآنية بحثٌ قيِّم للدكتور عبد القيوم بن عبد الغفور السندي بعنوان: «تعديلات بعض شراح الشاطبية وتقييداتهم في أبياتها»، جمع فيه التعديلات التي قام بها ثمانيةُ شراح، وهم: السخاوي (ت٦٤٣هـ)، والمقدسي (ت٦٦٥هـ)، وشعلة الموصلي (ت٦٥٦هـ)، والفاسي (ت٦٥٦هـ)، والجعبري (ت٧٣٢هـ)، والسيوطي (ت٩١١هـ)، والقاري (ت١٠١٤هـ).

ومن منهجه ألا يتعرَّض لنقل أبيات التحريرات من كتبها، لكنه

خالف شرطه بخصوص القاري وقال: (خالفتُ فيما نقلتُه من تعديلات للإمام القاري، إذ أوردت نصوصه من رسالته «الضابطية» لكون أغلبها مستخلصة ومستخرجة من شرحه للشاطبية «حدث الأماني»، وهي أوضح عبارة من الأصل)[1].

وفي هذا إشارة إلى أهميتها.

وقبل الدخول إلى الرسالة أقدم للرسالة بمقدِّمتين، وهما:

ـ ترجمة للمؤلف باختصار، وهي الترجمة التي كتبتها في صدر رسالة المؤلف «موعظة الحبيب وتحفة الخطيب»، ولم يتسع الوقت للإضافة عليها، فمعذرة.

ـ هذه الرسالة: موضوعها، ونُسخها، وتوثيق نسبتها، وعنوانها، وتاريخ تأليفها، ومصادرها، وخطة التحقيق.

وفي الختام: أسألُ اللهَ أن ينفع بهذا العمل، وأن يتقبله بقبول حسن، وأن يجعله فاتحةً لإصدار أعمال الشيخ علي القاري القرآنية كاملة، والحمد لله رب العالمين.

عبد الحكيم الأنيس

دبي في ٩ من ربيع الآخر ١٤٣٢هـ

الموافق ١٦/ ٣/ ٢٠١١م

---

(١) تعديلات بعض شراح الشاطبية ص٢٦.

وقد اعتمد على النسخة الثانية من الرسالة، ضمن المجموع المرقم بـ (٧٥)، وفاته الاعتماد على النسخة الأولى وهي أصح وأوثق. ثم إن قوله يُشعر أنَّ الشرح أسبقُ من الضابطية، والصواب العكس كما سيأتي.

ترجمة المؤلف باختصار

تَرجم للإمام الشيخ علي القاري كثيرون[1]، وكُتبت عنه رسائل علمية متخصصة بالعربية وغيرها[2]، لذلك سأكتفي هنا بنبذةٍ عنه، ومَن أراد التوسع فعليه بالرسالة المذكورة في الحاشية، أقول:

---

(١) أورد الباحث محمَّد بن عبد الرحمن الشمّاع في بحثه (الملا علي القاري: فهرس مؤلَّفاته وما كتب عنه) ـ المنشور في مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد الأول، (ص٩٣ ـ ٩٥) ـ أربعاً وخمسين ترجمة له كتبها قدماء ومحدثون، وفاته أن يذكر ما كتبه:

* المحبي (ت١١١١هـ) في «خلاصة الأثر» (٣/ ١٨٥).
* القادري (ت١١٨٧هـ) في «التقاط الدرر» (ص٢٤٢).
* الآلوسي (ت١٣١٧هـ) في «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» (ص٤١).
* المراغي (ق١٤هـ) في «الفتح المبين في طبقات الأصوليين» (٣/ ٨٩).
* أبو غدة في مقدمة تحقيق «فتح باب العناية».

كما يضاف ما كتبه:

* أ. د. محمَّد الحبيب الهيلة في كتابه «التأريخ والمؤرخون بمكة» ص٢٧٠.
* أصحاب «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: التفسير وعلوم القرآن» (٢/ ٦٦٢ ـ ٦٦٦).

وغيرهم من محققي كتبه.

ويستدرك على الشمّاع ما ذكره من ترجمة اللكنوي له في «الفوائد البهية»، وهذا غير صحيح، وإنما ترجم له في «التعليقات السنية»، وهو ما ذكره الباحث مفرداً.

(٢) منها: (الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث) كتبها الباحث خليل =

* هو العلامة المتفنِّن علي بن سلطان محمَّد[1] الهروي المكي الحنفي، المشهور بالقاري[2].

* وُلد في هراة سنة ٩٣٠هـ تقريباً[3] وبدأ بطلب العلم فيها، ثم رحل إلى مكة واستكمل فيها تحصيله، وأقام بها إلى حين وفاته يعلِّم، ويصنف، ويفتي، ويحيا حياة الكفاف[4]، ويبتعد عن الأضواء[5].

= إبراهيم قوتلاي، وقد نوقشت بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٦هـ، وطبعت سنة ١٤٠٨هـ، ولا شك أن معلومات وجهوداً ظهرت بعد هذا التاريخ.

(١) اسم أبيه مركب، وقد جاء في عدد من المواضع: سلطان بن محمَّد، منها في «عقود الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر» (ص١١١) وهو خطأ قطعاً، وكنت تناولت هذا الخطأ في مقال بعنوان: (ابن بين الزيادة والنقصان) نشر في جريدة العراق بتاريخ ٦/ ٧/ ١٩٨٧م.

(٢) في معجم تفاسير القرآن الكريم (١/ ٧٠٥): «الطائي»، وهو تحريف طباعي.

(٣) هذا ما استنتجه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة من وفاة بعض شيوخه المكيين. انظر تقديمه لـ: (شرح شرح نخبة الفكر) للمؤلف (ص: ب). وأُرخ لولادته في دليل المطبوعات العربية في روسيا ص١٧٥ بـ ٩٦٨هـ وهو خطأ قطعاً.

(٤) جاء في ترجمته في مقدمة المصنوع ص١٠: «وذكر أنه كان يكتب كلَّ عام مصحفاً بخطه الجميل، وعليه طرر من القراءات والتفسير، فيبيعه ويكفيه قوته من العام إلى العام».
وبمناسبة هذا الخبر أقول: جاء في طبعة للقرآن الكريم في اصطنبول قامت بها (بايتان كتاب آوي) سنة ١٣٩٤هـ قول طابعيه (ص٦١٣) منه: «وموافقاً لخط علي القاري».

(٥) اقرأ ـ إن شئت ـ كتابه «تبعيد العلماء عن تقريب الأمراء»، وقد أخرجه إخراجاً مؤسفاً الدكتور محمَّد علي المرصفي في عالم الكتب - القاهرة (١٩٩٠م).

* أخذ عن عدد من علماء مكة، وأقدمهم وفاة ابن حجر الهيتمي (ت٩٧٣هـ)، وآخرهم يوسف الأماسي (ت١٠٠٠هـ)، وأخذ عنه كثيرون.

* كان له اهتمامٌ بتحقيق المسائل العلمية، ومَنْ قرأ مقدمته لكتابه الكبير «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»[1] أدرك هذا.

وكان له مواقف من عدد من المسائل العلمية الخلافية أَدَّتْ ببعض العلماء إلى انتقاده، بينما رآها آخرون علامة على تميزه واجتهاده[2].

* اعتنى بالتأليف وترك بعده ثروةً علمية كبيرة وقفها وشرط ألا يمنع مِن استنساخها، وقد تفاوت عددها لدى المترجمين:

فقد ذَكَرَ له الحاج خليفة (٣٣) كتاباً[3]، وذكر البغدادي (١٠٥) كتاب[4]، وذكر جميل العظم (١٢٨) كتاب[5]، وذكر بروكلمان (١٧٠) كتاب[6]، وعدَّ الصباغ (١٢٥) كتاب[7]،

---

(١) انظر: (١/ ٢ ـ ٣)، وهذا الكتاب أكبر كتبه وأجلها كما قال المحبي في خلاصة الأثر (٣/ ١٨٥).

(٢) انظر: خلاصة الأثر (٣/ ١٨٥)، وما قاله الشوكاني في البدر الطالع (ص٤٤٩)، وقد نقله القنوجي في التاج المكلل (ص٤٠٦)، وللاستزادة انظر: عقود الجوهر (١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٦)، والإمام علي القاري (ص٩٦ ـ ١١٤).

(٣) ينظر: كشف الظنون في مواضع كثيرة.

(٤) انظر: هدية العارفين (١/ ٧٥١ ـ ٧٥٣).

(٥) انظر: عقود الجوهر (١/ ٢٦٦ ـ ٢٧٣).

(٦) انظر: تاريخ الأدب العربي: العصر العثماني (ق٩/ ٨٦ ـ ١٠١).

(٧) انظر: مقدمة تحقيق (الأسرار المرفوعة) (ص٢٣ ـ ٣٢).

وقوتلاي (١٤٨) كتاب[١]، وأوصلها الشماع إلى (٢٦٣) كتاب[٢].

والواقع أنَّ مؤلفات القاري ما زالت بحاجة إلى إفرادها بالجمع والبحث والدراسة المتأنية المتعمقة، وتحقيق عناوينها ونسبتها، والاطلاع عليها قدر الإمكان ـ وقد تيسر الوصولُ إلى الكثير منها ـ ذلك أن تكراراً كثيراً حصل في بعض القوائم كقائمة الشماع فقد تكرَّر عنده الكثير، واستوقفني ثلاثون كتاباً مكرراً.

ولعلَّ الباحثين الأخيرين يتابعان جهودهما في هذا المجال، ويقدِّمان لنا دراسة جامعة مستوعبة، يُعَرَّف فيها بهذه الكتب تعريفاً كاملاً. وقد طبع منها الكثير، وما من مكتبة تخلو منها مطبوعة ومخطوطة.

* تلقى العلماءُ مؤلَّفات القاري[٣] بالقبول، وحظي هو وهي بالثناء، وأكتفي هنا بذكر الأقوال الآتية:

---

(١) انظر: الإمام علي القاري (ص١١٥ ـ ١٦٦)، وهذا غير ما انفرد بذكره بروكلمان، أو رجح الباحث أنه أجزاء من كتب. فإذا أضفنا هذه أصبح العدد (١٦٦).

(٢) الملا علي القاري. البحث السابق (ص٦٤ ـ ٩٣).

(٣) للتدليل على اشتهار مؤلفاته أذكر هنا أن الباحث المحقق السيد محمَّد فاتح قايا أحصى (٢٧) نسخة لرسالته (رسالة في بيان إفراد الصلاة عن السلام هل يكره أم لا؟)، المطبوعة ضمن المجموعة العاشرة من (لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام) ١٤٢٩هـ، وقد اعتمد الباحث المذكور على (١٣) نسخة منها.

قال المحبِّي عنه: (أحد صدور العلم، فرد عصره، الباهر السمت في التحقيق، وتنقيح العبارات، وشهرته كافية عن الإطراء في وصفه... اشتهر ذكره وطار صيته، وألَّف التآليف الكثيرة اللطيفة التأدية، المحتوية على الفوائد الجليلة)[1].

وقال اللكنوي بعد أن ذكر له مجموعة من الكتب وأنه طالعها كلها: (وغير ذلك من رسائل لا تعد ولا تحصى، وكلها مفيدةٌ بلَّغته إلى مرتبة المجدِّدية على رأس الألف)[2].

لكن ليته ـ رحمه الله ـ لم يقيِّد نفسه بالسجع، وترك قلمه على سجيته، فإنَّ ذلك يكون أجمل في أسلوبه وأفضل، وقد يقوده السجعُ إلى تكلُّف، انظر إلى قوله في مقدمة «مرقاة المفاتيح» وهو يذكرُ سنداً عالياً حصل عليه في رواية «مشكاة المصابيح» قال: (وهذا أعلى ما يوجد من السند المعتمَد، في هذا الزمان المكدّر المنكّد)[3]، فالمقصود ينتهي عند قوله: في هذا الزمان، وليس السياق سياق شكوى منه.

حظي بعضُ كتبه بشروح متعددة ككتابه «الحزب الأعظم والورد الأفخم»[4].

---

(١) خلاصة الأثر (٣/ ١٨٥).

(٢) التعليقات السنية (ص٩) وفيها: بلغت. وفي قوله: (لا تعد ولا تحصى) مبالغة ظاهرة!

(٣) مرقاة المفاتيح (١/ ٣)، وفيه: (على)، فصححتها.

(٤) انظر: جامع الشروح والحواشي (٢/ ٩٣٩ ـ ٩٤٠).

طُبع له في قزان وقصبة مياس بروسيا ثمانية كتب هي: تزيين العبارة، والحزب الأعظم، ورسالة في الخضر، وشرح عين العلم، وشرح الفقه الأكبر، وشرح مختصر الوقاية «فتح باب العناية»، وشرح مسند الإمام الأعظم، والمنح الفكرية. طُبعت ما بين ١٨٤٥ ـ ١٩١١م، وطُبع الحزب الأعظم إحدى عشرة طبعة[١].

* تُوفي ـ رحمه الله ـ في شوال سنة ١٠١٤هـ[٢]، ودفن بالمعلاة، ولما بلغ خبرُ وفاته علماءَ مصر صلوا عليه بالجامع الأزهر صلاة الغيبة في مجمع حافل يجمع أربعة آلاف نسمة فأكثر[٣].

❑❑❑

---

(١) انظر: دليل المطبوعات العربية في روسيا من ١٧٨٧ إلى ١٩١٧م (ص١٧٠ ـ ١٧٥ و٢٨٨).

(٢) جاء في دليل المطبوعات العربية في روسيا (ص١٧٠) أنه توفي سنة ١٠٢٣هـ، وهو مخالف لما ذكره المؤلف نفسه في سائر المواضع!

(٣) خلاصة الأثر (٣/ ١٨٦).

هذه الرسالة

* موضوعها:

اهتمَّ العلماء بالشاطبية، ودرسوها وحفظوها، ودرّسوها وشرحوها، وظهرت لهم في هذه المصاحبة ملحوظاتٌ على عدد من أبياتها، فأبدوها في شروحهم ومجالس درسهم، وهذه الرسالةُ في هذا الشأن، وقد أفردها العلامةُ الشيخ علي القاري لملحوظاته هو، وهي في (١١٢) فقرة، وقد يكون في الفقرة الواحدة أكثر من ملحوظة، وتعود هذه الملحوظات إلى دفع توهُّم[١]، ورفع مشكل، وحلِّ معضل، وتقييد مطلق، وتفصيل مجمل، وزيادة بيان، وتقريب بعيد، وتتمة فائدة، وإضافة توضيح، واقتراحٍ بتغيير ترتيب، والإتيان بمثال لما لم يمثل له.

ويَدخل هذا كلُّه في باب التحسينات، واستكمالِ مقاصد الناظم، وقد قال المؤلفُ على شرحه لها: (وهذه القصيدة لم يُوجد فيها خلل في العبارة، وإنما غايته إجمالٌ أو إطلاقٌ، أو فواتُ أولية في مقام الإشارة)[٢].

---

(١) كرر المؤلف كلمة «توهم» ٢٠ مرة، وكلمة «يتوهم» ٣٩ مرة.

(٢) حدث الأماني (ص٢٥ ـ ٢٦)، عن تعديلات بعض شراح الشاطبية (ص١٤٩).

وقد قدَّم المؤلفُ لرسالته بمقدمة جميلة فيها علمٌ وأدبٌ، وتوجيهٌ وإرشادٌ، ومن المهم قراءتُها وتأمُّلها والإفادةُ منها ولا سيما قوله فيها: «فهذه الفوائد لُفاظة من ألفاظ تلك العوائد، ولُقاطة من حوالي تلك الموائد».

قلتُ: إنَّ المؤلف خصص تلك الرسالة لملحوظاته هو، وقد ينقل عمن سبقه، مؤيدًا أو مناقشًا أو مستدركًا، وقد يبدي أكثر من صيغة للتعديل، وقد يزيد على الشاطبي.

ورتَّب ملحوظاته على حسب ترتيب المنظومة إلا في موضعين، فقد قدَّم البيت (١٨٠) على (١٧٦)، والبيت (٥٢٣) على (٥٢٠).

ويلحظ أنه وَصَفَ أكثرَ من واحد بـ «المرحوم».

*** نُسخها:**

لهذه الرسالة ثلاث نسخ، نسختان في المدينة المنورة، وأخرى في القدس، وقد وقفتُ على نسختي المدينة، وهذا وصفها:

ـ **النسخة الأولى**: في مكتبة عارف حكمت (وهي الآن ضمن مكتبة الملك عبد العزيز) ضمن مجموع برقم (٢٨٩)، وتقع في (١٢)، ورقة، وهي مقابلة على نسخة المؤلف، ولعلها نُقلت من خطه أيضًا. وقد رُقِّمت فيها الفقرات دون الأبيات فبلغت (١١٢) فقرة.

ـ **النسخة الثانية**: في مكتبة عارف حكمت أيضًا، وهي ضمن مجموع برقم (٧٥)، وتقع في (١٠) أوراق، وليس في آخرها تاريخ نسخ، وفي هذه النسخة بياض وسقط، وأخطاء، وتحريف، وعدم تنقيط، وقد رُقِّمت فيها الفقرات دون الأبيات أيضًا، فبلغت (١١٠) لخطأ الناسخ في فقرتين.

ـ **النسخة الثالثة:** في مكتبة دار إسعاف النشاشيبي في القدس، نسخها محمَّد طاهر الحسيني سنة ١٢٤٠ تقريبًا، قال عنها المفهرسُ: «شرح موجز على منظومة الشاطبي في القراءات»[١]. وليس الأمر كذلك، وهذه النسخة ضمن مجموع برقم (٨/ ١٨٤م ـ ي ا) من (١٥٧/أ ـ ١٦١/ب)، بخط فارسي صغير رديء.

*** توثيق نسبتها:**

لم أقف على مَن نسبها إلى المؤلف في مصادر ترجمته التي رجعت إليها، بما في ذلك تاريخ الأدب العربي، والفهرس الشامل[٢]، وقد وصل إلينا منها ثلاثُ نسخ، صرَّح المؤلفُ في مقدمتها باسمه المعروف.

*** عنوانها:**

سُمِّيت على غلاف النسخ الثلاث: «الضابطية للشاطبية اللامية».

*** تاريخ تأليفها:**

صرَّح المؤلفُ في آخرها كما في النسخ الثلاث: أنه فرغ منها في أوائل جمادى الآخرة سنة ١٠١١هـ.

---

(١) فهرس مخطوطات مكتبة دار إسعاف النشاشيبي للثقافة والفنون والآداب (١/ ٨).

(٢) انفرد بذكرها الباحث محمَّد بن عبد الرحمن الشماع في بحثه «الملا علي القاري: فهرس مؤلفاته وما كتب عنه» (ص٢٦) اعتمادًا على نسختي عارف حكمت.

* **مصادرها:**

صرَّح المؤلفُ بعددٍ من مصادره، وأبهم أخرى.

فالمصرَّح به:

١ ـ سنن أبي داود (ت٢٧٥هـ).

٢ ـ المستدرك للحاكم (ت٤٠٥هـ).

٣ ـ التيسير لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ). ذكره في الفقرة (٩٤).

٤ ـ شُعب الإيمان للبيهقي (ت٤٥٨هـ). ولم أجد الحديث المعزو إليه فيه، ووجدته في كتابه «معرفة السنن والآثار».

٥ ـ المصنِّف (الشاطبي) (ت٥٩٠هـ). ولم يذكر مصدرًا، انظر: الفقرة (٦٠)، و(٩٤)، ولعل النقل بواسطة.

٦ ـ الشيخ الجزري. كذا في الفقرة (٢٠)، والنقل عن هذا الشيخ جاء في كنز المعاني لشعلة (ت٦٥٦هـ). والظاهر أن المصنف أخذه منه، والله أعلم.

٧ ـ الفاسي (ت٦٥٦هـ). ويريد كتابه: «اللآلىء الفريدة في شرح القصيدة»، وقد ذكره مرة واحدة في الفقرة (٣٤).

٨ ـ أبو شامة (ت٦٦٥هـ). ذكره في المقدمة والفقرات: (١٥)، و(١٨)، و(١٩)، و(٤٥)، و(٥١)، و(٧٢)، و(٨٦)، ويريد كتابه «إبراز المعاني من حرز الأماني».

٩ ـ الإمام مالك. كذا في النسختين، والصواب: ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، والنقل عنه موجود في أول كتابه «تسهيل الفوائد».

١٠ ـ الخراز: محمَّد بن محمَّد بن إبراهيم (ت٧١٨هـ). ذكره في الفقرة (٦٥)، ويريد منظومته «مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن».

١١ ـ الجعبري (ت٧٣٢هـ). ذكره في المقدمة والفقرات: (١٥)، و(١٨)، و(٢١)، و(٢٤)، و(٣٤)، و(٥١)، و(٦٥)، و(٦٩)، و(٧٣)، و(٩٤)، ويريد كتابه: «كنز المعاني في شرح حرز الأماني».

١٢ ـ الجزري (ت٨٣٣هـ). ذكره في الفقرات: (٢٢)، و(٢٥)، و(١١١)، ويريد كتابه «النشر».

١٣ ـ طاهر الأصبهاني (٧٨٦ ـ كان حياً سنة ٨٥٧ هـ)[١]. ذكره في الفقرة (٢٢)، وهو أكبر تلامذة الإمام ابن الجزري شأنًا، وله ترجمة في «غاية النهاية»، كتبتها سلمى بنت الشيخ، وجُعِلَتْ سنة ولادته في «هدية العارفين» و«الأعلام» سنة وفاته! ولم يذكر المؤلفُ الشيخ علي القاري مصدره في النقل عنه، وقد قالت سلمى في ترجمته: (نظم قصيدة في القراءات العشر على وزن الشاطبية ورويها، استحسنها الوالد، وطالعها، وسماها بـ «الطاهرة»[٢].

وقال الطهراني: «وله أيضاً شرح الشاطبية كما ينقل عنه في بعض كتب التجويد»[٣]، فلعل النقل عن أحدهما.

وأما المبهم، فهو قوله:

١ ـ قيَّده بعض العلماء من مشايخ القراء. في الفقرة (٣).

---

(١) انظر: الذريعة (٨/ ٦٨).

(٢) غاية النهاية (١/ ٣٤٠).

(٣) الذريعة (٨/ ٦٩).

٢ ـ رُوي عن بعضهم. في الفقرة (٧).

٣ ـ قال بعضهم. في الفقرة (١٤).

٤ ـ قيل. في الفقرة (١٥).

٥ ـ بعض أصحابنا المرحوم في أثناء درس الإقراء. في الفقرة (١٨).

٦ ـ ذهب جماعةٌ من القراء. في الفقرة (٢٣).

٧ ـ ذهب إليه بعضُهم. في الفقرة (٣٧).

٨ ـ بعض المقرئين. في الفقرة (٩٦).

❑ ❑ ❑

خطة التحقيق

١ ـ اتخذتُ النسخة المقابلة على خط المؤلف أصلاً، فنسختُها مرتِّباً لها، مفصِّلاً مبيِّناً النظم من النثر، بعد أن كانت مكتوبةً درجاً، لتسهيل قراءتها بأيسر نظرة كما ترى.

٢ ـ قابلتُها بالنسخة الثانية ـ ورمزها (ب) ـ وبينتُ بعض الفروق، وأعرضتُ عن إثبات أخطاء الناسخ ـ وهي ليس بالقليلة ـ لعدم الفائدة من ذلك.

٣ ـ رقَّمتُ ملحوظات ومناقشات المؤلف ـ تبعاً للنسختين ـ وهي (١١٢) فقرة، وقد يكون في الفقرة أكثر من ملحوظة ووقفة.

٤ ـ رقَّمتُ الأبيات المذكورة من الشاطبية سواء ذُكر البيت كله أم ذُكر أحد مصراعيه.

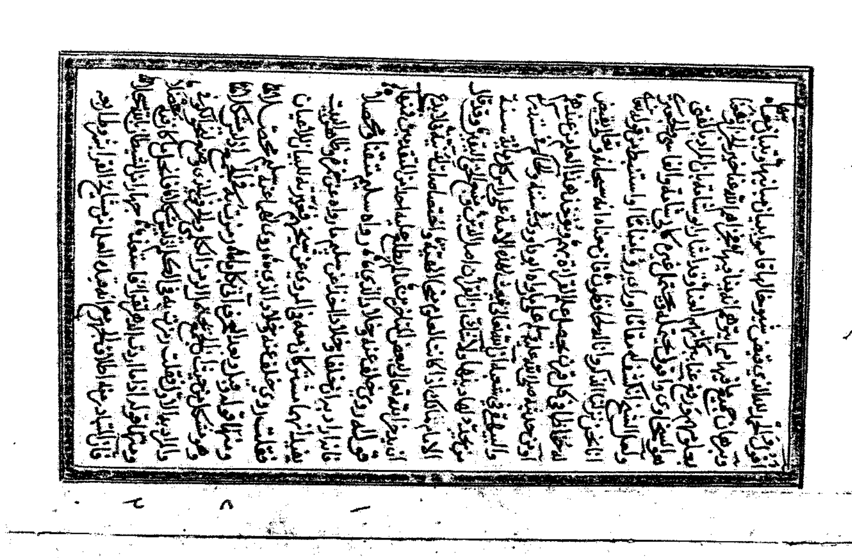
٥ ـ أضفتُ العناوين التي ذكرها الشاطبي، ليُعرف بسرعة موضوع الأبيات التي سيناقشها المؤلف، ووضعتها بين معكوفين.

٦ ـ ضبطتُ الأبيات الأصلية والمعدلة بالشكل، وعزوتُ النقول إلى مصادرها، وترجمتُ لعلمين اثنين، لشهرة الباقين.

٧ ـ لم أتعرض لمناقشة المؤلف فيما عسى أن يَرِدَ عليه، وهذا متروكٌ لدراسة متخصصة بذلك.

واللهَ نسألُ التوفيق والقبول.

❑ ❑ ❑



الصفحة الأولى من الأصل

الصفحة الأخيرة من الأصل

الضابطية للشاطبية
اللامية لمنلا علي القاري
رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي اوجد الاشياء ودبره وقضى بما شاء في ازاله وقدره
وغير ما اراد بما اراد ولم يتغيره والصلوة والسلام على سيد البشره
المبعوث الى الاسود والاحمره وعلى اله واصحابه الشفعاء في المحشر
والشهداء في ذلك المحضر اما بعد فيقول المفتقر الى بر ربه الباري
علي بن سلطان محمد القاري ان اللامية الشاطبية لما كانت فيها
مواضع يصعب كشف حلها باعتبار قلة فهم اكثر اهلها لاح
بالبال ان يخص تلك المحال ويرفع حجاب النقاب عنها بعون
الملك المتعال لما في كلام الناظم وهو ولي الله في جميع الاقوال
اشارة الى جواز ذلك حيث قال هنالك وان كان خرق فادركه
بفضله من الحلم وليصلحه من جاد مقولا ولا شك ان هذه
الفضيلة والحالة الجزيلة لنا انما حصلت بفضلة من علمه
وبخصلة من حلمه فان الفضل كل الفضل للمتقدم في كل فضل
من الفرع والاصل كما اشار الى هذا المعنى بقوله والفافها زادت
بنشر فوائد فلفت حياء وجهها ان تفضلا هذه الفوائد لفاظة
من الفاظ تلك الفوائد ولقاطة من حوالي تلك الفوائد التي عمت
البلاد وصولا وخصت علماء العباد حصولا فجزى الله صاحبها
عنا خير الجزاء في دار البقاء واللقاء وجمع بيننا وبينه تحت اللواء
لسيد الانبياء عليهم التحية والثناء ثم رايت العلامة الامام ابو محمد
قال سمعت شيخنا ابا الحسن علي بن محمد السخاوي يحكي عن ناظمها
شيخه الشاطبي رحمهما الله مرارا انه قال كلاما ما معناه لو كان
في اصحابي خيرا وبركة لاستنبطوا من هذه القصيدة معاني لم
تخطر لي ثم قال وحكى لنا بعض اصحابنا انه سمع بعض الشيوخ
المعاصرين للشاطبي يقول لمته في نظمه لها لقصور الافهام
عن دركها فقال لي يا سيدي هذه تقيض الله لها فتى يبينها
او كما قال اقول والحمد لله الذي قيض شيوخا لها قاموا ببيان
مبانيها

الصفحة الأولى من (ب)

١٠٢

١٠٦ الكل خلف لا ومنها قوله فسحقا سعه كونا ضم مع عيب يعلمون
من رض معي بالياء واهلكني انجلي فانه قد يتوهم منه ان يكون
ميم من رضي او ليس كذلك فان الشيخ اتى به احترازا من قوله
فستعلمون كيف نذير فدفعت الوهم فقلت فسحقا سكون
١٠٧ الضم مع ثان يعلمون راض معي بالياء واهلكني انجلا ومنها قوله
ومن قبله فاكسر وحرك رواحلا فانه قد يتوهم ان المراد به
١٠٨ كسر الميم والحال ان المراد كسر القاف فقلت وفي قبله ومنها
ويذكرون يؤمنون مقاله بخلف له داع ويعرج رتلا فانه
قد يتبادر ان لا امر له ليس برمز لهشام وعائبا الضمير المرموز
١٠٩ بالميم هو ابن ذكوان فقلت بخلف لدى داع ومنها قوله اذا كبروا
في اخر الناس اردفوا مع الحمد حتى المفلحون توسلا فان
المستفاد منه ان يكبر في اخر الحمد ولم يقل به احد فقلت
اذا كبروا في اخر الناس بادروا الى الحمد حتى المفلحون توسلا
١١٠ ومنها قوله فلا تصلن هاء الضمير لتوصلا لانه يوهم انه اذا
كان هاء الضمير في آخر سورة لا يجوز وصله فقلت فلا يشبعن
١١١ هاء الضمير لتوصلا ومنها قوله وما بين رخو والشديد لن عمر
فانه قد يتوهم منه ان الواو ايضا من الحروف البينية فقلت
١١٢ تبعا للشيخ الجزري وما بين رخو والشديد لن عمر ومنها
قوله وقل رحم الرحمن حيا وميتا فتى كان للانصاف والحلم
معقلا فانه قد يتبادر الى الوهم لا يليق لارباب الفهم لا سيما
حال الوقوف على اخر المصراع الاول
فقلت وقل رحم الرحمن كل فتى
يكون للحلم والانصاف والعفو
معقلا فرغ المؤلف
بمكة المكرمة تجاه الكعبة
المعظمة في اواخر
شهر جمادى الاخرة
سنة [illegible]

الصفحة الأخيرة من (ب)

لقاء العشر الأواخر
بالمسجد الحرام
(١٨٥)

الضابطية للشاطبية اللامية

للعلامة الشيخ
علي بن سلطان محمد القاري الهروي المكي
(٩٣٠ تقريبًا بهراة - ١٠١٤ بمكة)
رحمه الله تعالى

تحقيق
الدكتور عبد الحكيم الأنيس



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوجد الأشياءَ ودبَّر، وقضى بما شاء في آجاله وقدَّر، وغيَّر ما أراد بما أراد ولم يتغيَّر، والصلاة والسلام على سيد البشر، المبعوث إلى الأسود والأحمر، وعلى آله وأصحابه الشفعاء في المحشر، والشهداء في ذلك المحضر.

أمَّا بعد:

فيقول الفقيرُ إلى بِرِّ ربِّه الباري، علي بن سلطان محمَّد القاري:

إنَّ «اللامية الشاطبية» لما كان فيها مواضع يصعب كشفُ حلها، باعتبار قلة فهم أكثر أهلها، سنح بالبال أن يَخُصَّ تلك المحال، ويرفع حجاب النقاب عنها بعون الملك المتعال، لِما في كلام الناظم ـ وهو وليُّ الله ـ في جميع الأقوال، إشارة إلى جواز ذلك، حيث قال هنالك:

٧٨ـ وإنْ كانَ خَرْقٌ فادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ ... مِنَ الْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلا

ولا شك أن هذه الفضيلة والحالة الجزيلة لنا إنما حصلت بفضلةٍ من علمه، وبخصلة من حلمه، فإن الفضل كلَّ الفضل، للمتقدِّم في كل فصل، من الفرع والأصل، كما أشار إلى هذا المعنى بقوله:

٦٩ـ وأَلْفافُها زادَتْ بِنَشْرِ فوائِدٍ ... فَلَفَّتْ حَياءً وَجْهَها أنْ تُفَضَّلا

فهذه الفوائد لُفاظة من ألفاظ تلك العوائد، ولُقاطة من حوالي تلك الموائد، التي عمَّت البلاد وصولاً، وخصَّت علماء البلاد[١] حصولاً، فجزى الله صاحبها عنَّا خير الجزاء، في دار البقاء واللقاء، وجمع بيننا وبينه تحت اللواء لسيد الأنبياء، عليهم التحية والثناء[٢].

ثم رأيتُ العلامةَ الإمام أبا[٣] شامة قال: سمعت شيخنا أبا الحسن علي بن محمَّد السخاوي يحكي عن ناظمها شيخه الشاطبي رحمهما الله مرارًا أنه قال كلامًا ما معناه: لو كان في أصحابي خيرٌ أو بركةٌ لاستنبطوا من هذه القصيدة معاني لم تخطر لي.

ثم قال: وحكى لنا بعضُ أصحابنا أنه سمع بعض الشيوخ المعاصرين للشاطبي يقول: لمته في نظمه لها لقصور الأفهام عن دركها، فقال لي: يا سيدي هذه يقيِّض الله لها فتى يبينها. أو كما قال[٤].

أقول: الحمد لله الذي قيَّض شيوخًا لها قاموا ببيان مبانيها، وتبيان معانيها، وبرهان جمع ما فيها، مما يُتَوَهَّمُ أنه ينافيها، فجزاهم الله عنا خير الجزاء، ونفعنا بعلومهم، ورفع عنا ببركاتهم العناء. وقد أشار أبو شامة بأن المراد بـ «الفتى» هو السخاوي[٥].

---

(١) في (ب): «العباد».
(٢) انظر ما في كلام المؤلف من أدب رفيع، وسمو وبهاء، رحم الله علماء الإسلام، وأجزل لهم المثوبة، وأكرمهم برضاه ورضوانه.
(٣) في النسختين: «أبو».
(٤) إبراز المعاني (١/٨).
(٥) إبراز المعاني (١/٨).

وأقول: يحتمله ويحتمل غيرَه كأبي شامة، والفاسي، والجعبري. ولعل الشيخ انكشف له مقامًا، أو رأى رؤيا منامًا، أو استنبط من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[1]، فإنَّ معناه أنه سبحانه وتعالى يقيِّض له حفاظًا في كل قرن يحصل علمُ القراءة بهم، ويُؤخذ هذا العلم من عندهم، أو من حديثه ﷺ على ما رواه أبو داود في «سننه» والحاكم في «مستدركه» والبيهقي في «شُعبه»: «**إنَّ الله تعالى يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة مَن يجدِّد لها دينها**»[2]، ولا شك أنَّ القرآن أصل الدين، ومنبع الحق اليقين، وقد قال الإمام [ابنُ][3] مالك: إذا كانت العلوم منحًا إلهية، واختصاصات لدنية، فلا بدع أنْ يدَّخر اللهُ لبعض المتأخرين، ما لم يُطلع عليه أحدًا من المتقدمين[4].

١ ـ فمنها قوله:

٣٨ـ رَوَى خَلَفٌ عنهُ وَخَلَّادٌ الذي ... رواهُ سُلَيْمٌ متقَنًا ومُحَصَّلاً

فإنَّه أراد به أنَّ خلفًا وخلادًا أخذا عن سليم ما رواه عن حمزة.

---

(١) من سورة الحجر: الآية ٩.

(٢) انظر: سنن أبي داود (٢/ ٥١٢)، والمستدرك (٤/ ٥٦٧)، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي (١/ ١٢٣ ـ ١٢٤)، وإلى هؤلاء عزاه السيوطي كما في كنز العمال (١٢/ ١٩٣)، وذكر المعرفة ولم يذكر الشعب.

(٣) زيادة مني على النسختين لا بد منها.

(٤) الكلمة لابن مالك في مقدمة كتابه تسهيل الفوائد، ونصها: (وإذا كانت العلوم منحًا إلهية، ومواهب اختصاصية، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين، ما عَسُرَ على كثير من المتقدمين...).

وظاهر البيت يفيد أنهما مشتركان معه في المروي عن شيخهم، فغيرتُهُ للبيان للأعيان فقلتُ:

رَوَى خَلَفٌ عنهُ وَخَلَّادٌ الذي روى لهما عنهُ سُلَيمٌ مُحَصَّلا

٢ ـ ومنها قوله:

٦٤ ـ وقَبْلَ وبَعْدَ الحرفِ آتي بكُلِّ ما رمزتُ به في الجَمْعِ إذْ لَيْسَ مُشْكِلا

وهو مشكل من حيث إنَّ الجمع يحتمل الرمز الكلمي والحرفي الذي وضع لنحو الكوفي، والمراد به الأول، فقلتُ:

.... رمزتُ بهِ في الكِلْمِ إذْ ليس مُشْكِلا

فانحلَّ ما كان فيه معضِلاً.

[باب الاستعاذة]

٣ ـ ومنها قوله:

٩٥ ـ إذا ما أردتَ الدهرَ تَقْرَأُ فاسْتَعِذْ جِهارًا من الشيطانِ باللهِ مُسْجَلا

فإنَّ المتبادر منه إطلاق الجهر، مع أنه قيَّده العلماءُ من مشايخ القرَّاء بشروطٍ أربعة وهي:

١ ـ أن يكون بحضرة القارئ مستمع.

٢ ـ وألا يكون في أثناء دور المدارسة.

٣ ـ وأن يُريد أن يجهر بالقراءة.

٤ ـ وألا يكون في الصلاة إجماعًا بين الأئمة.

فألحقتها في بيت فقلتُ:

بشـرط اسـتمـاعٍ وابـتـداءِ دراسـةٍ   وجَـهـرٍ بـهـا لا فـي الـصـلاة فَـفُـصِّـلا

[باب البسملة]

٤ ـ ومنها قوله:

١٠٦ ـ ولا بُدَّ مِنْها في ابتدائِكَ سُورَةً   سِواها وفي الأَجْزاءِ خُيِّرَ مَنْ تَلا

فإنَّه يتبادر إلى فهم أرباب الوهم أنه أراد الأجزاء المتعارف، وليس كذلك، فأبدلتُ «الأجزاء» بقولي: «الأثناء» الشامل لجميع الأجزاء.

[سورة أم القرآن]

٥ ـ ومنها قوله:

١٠٨ ـ . . . .   وَعِنْدَ سِرَاطِ والسِّرَاطِ لـ قُنْبُلا

١٠٩ ـ بحيثُ أَتَى والصادَ زايًا أَشِمَّها   لدى خَلَفٍ واشْمِمْ لخَلَّادِ الاوَّلا

فإنَّه رحمه الله اكتفى باللفظ عن القيد، وشرطُهُ ـ كما هو معلومٌ عند أهله ـ أنَّه لا يتأتى النظم بغيره كقوله:

١٠٨ ـ ومالكِ يومِ الدينِ راويهِ ناصرٌ   . . . .

وهذا ليس كذلك، فإنه يمكن النطق بالصاد فيهما مع اتزان البيت.

وفيه إشكالٌ آخر أيضًا: وهو أنْ يتبادر إلى الفهم أن المراد بالأول هو المجرَّد عن اللام المذكور أولاً في البيت السابق. وليس كذلك، بل أراد به الأول المذكور في القرآن، وهو الصراط المعرّف باللام.

وفيه أيضًا: ما يُوهِمُ أنَّ الصراط المعرف باللام. وليس كذلك، بل المراد ما في الفاتحة فقط، فالمراد بالأول الشخصي لا الجنسي.

وأيضًا: المعرَّف باللام ذُكر في القرآن قبل ذكر غيره، فالأولى مراعاة الترتيب الوارد كما لا يخفى على أهل النهى، فقلتُ:

.... وسينِ السراطِ مع سراطِ لـ قنبلا

وأيضًا: لو قيل «أشمِم» بدون العاطف لما احتاج[1] إلى حذف همزة القطع لضرورة الوزن.

ثم خطر ببالي أنَّ البيت الثاني قاصر عن التصريح بالتعميم في الإشمام لخلف، على أنَّه قد يُتَوَهَّمُ من قوله: «واشمم لخلاد الاوّلا» أن الأول مختص بخلاد، والباقي لخلف، فقلتُ:

بحيثُ أتى والصادزايًا أشمَّها   بكل ضفا أشمِمْ لحمزةَ الاوّلا

٦ ـ ومنها قوله:

١١٠ ـ عَلَيْهِمْ إلَيْهِمْ حمزةٌ ولَدَيْهِمُ   جميعًا بضمِّ الهاءِ وَقْفًا ومَوْصِلا

فإنَّه لا يفهم منه قراءة الباقين، إذ ليس الكسر ضد الضم المطلق، فقلتُ:

.... بضمِّ الكَسْر .....

ليُستفاد منه أن الباقين قرؤوا بكسر الهاء.

---

(١) في الأصل: «لاحتاج»! والتصحيح من (ب).

[باب الإدغام الكبير]

٧ ـ ومنها قوله:

١١٦ ـ ودَونَكَ الإدْغَامَ الكبيرَ وقُطْبُهُ أبو عمرٍو البَصْرِيُّ فيه تَحَفَّلا

فإنَّه يفيد بظاهره أنَّ هذا الباب مقروء بروايتي الدوري والسوسي عنه ـ كما رُوي عن بعضهم ـ مع أنَّ عمل الناظم على أنَّ إدغام الكبير من مختصات السوسي، فقلتُ:

.... أبو عمرٍو البصريْ لسوسيّ اعملا

ليستفاد منه العلم والعمل، فتدبر وتأمل.

٨ ـ ومنها قوله:

١٢٢ ـ وقد أظهروا في الكافِ يَحْزُنْكَ كُفْرُه ....

فقلتُ:

وقد أظهروا في كافِ يَحْزُنْكَ كُفْرُه ....

بالإضافة فإنَّه أولى كما لا يخفى.

٩ ـ ومنها قوله:

١٢٣ ـ وعندَهُمُ الوجهانِ في كلِّ موضعٍ تَسَمَّى لأَجْلِ الحذْفِ فيهِ مُعَلَّلا

فإنَّ فيه مناقشة ظاهرة على أرباب المنافسة، فقلتُ:

وعندَهُمُ الوجهانِ في كلِّ كِلْمَةٍ يسمَّى لأجلِ الحذفِ لَفْظًا مُعَلَّلا

١٠ ـ ومنها قوله بعده:

١٢٤ ـ كـيبتـغِ مـجزُومًا وإنْ يَـكُ كـاذبًا ... ويَـخْلُ لكـمْ عنْ عَـالِمٍ طَيِّبِ الـخَلا

فإنَّه يُوهِمُ منه أنه يوجد مثال آخر زيادة على ما ذكر، والحال أنه قد انحصر، فقلتُ:

فـيبتـغِ مـجزومًـا وإنْ يـكُ كـاذبًـا ... ويَـخْلُ لـكُـمْ فـيـهـا الـمثـالُ تـحـفَّـلا

أي: اجتمع وانحصر، مثل احتفال اللبن في الضرع.

١١ ـ ومنها قوله:

١٢٧ ـ بإدغامِ لَكْ كَيْدًا ولَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ ... بـإعـلالِ ثـانـيـهِ إذا صَـحَّ لاعْـتـلا

فإنَّ «حج» بمعنى «احتج» غير ظاهر.

ثم يرد على قوله: «بإعلال ثانيه» لفظ «قال» فإنَّ لامه أدغم في المتماثل والمتقارب اتفاقًا نحو: ﴿قَالَ لَهُمُ﴾[1]، ﴿قَالَ رَبُّكُمُ﴾[2] فقلتُ:

بإدغامِ لَكْ كيدًا لو احتج مُظْهِرٌ ... بـتـكـرار إعـلالٍ إذا صـحَّ لاعْـتـلا

فإنَّ الجمهور على أنَّ أصل «آل» «أهل» فأبدل الهاء همزة، وهذا إعلال لكنه سماعي، ثم إبدال الهمزة ألفًا وهو قياسي، فهذا إعلال آخر بخلاف ألف «قال» فإن فيه إعلالاً واحدًا، وهو إبداله ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وقولنا «إذا صح» يحتمل أن يكون ضميره إلى الإظهار كما هو الظاهر من كلام الناظم رحمه الله، وأن يكون راجعًا إلى تكرار الإعلال

---

(١) من سورة آل عمران: الآية ١٧٣.

(٢) من سورة غافر: الآية ٦٠.

لكون ألفه مبدلة عن همزة مبدلة عن هاء لا دليل عليه، ولا موجب للإلجاء إليه.

وأما وجود «أهيل» تصغير «أهل» فلا داعي إلى جعله تصغير «آل» مع أن لفظ «الآل» الموضوع لأرباب الكمال لم يقبل التصغير لا في الحال ولا في المآل.

١٢ ــ ومنها قوله:

١٣١ ــ وقَبْلَ يئسن الياءُ في اللَّاءِ عارضٌ سُكُونًا أَوَ أصْلاً فَهْوَ يُظْهِرُ مُسْهِلا

فإنه يُتَوَهَّمُ منه أنَّه يقرأ بالتسهيل في همزها، وليس كذلك، إذ يقال: معناه سالكًا طريق السهل، ففيه أنَّ الإدغام هو الأخف فيكون أسهل، وعلى كل حال ففيه إشكال، فقلتُ:

.... فَهْوَ يُظْهِرُ مجملا

ليكون الحال مجملاً.

[باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين]

١٣ ــ ومنها قوله:

١٣٣ ــ وهذا إذا ما قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مُبِينٌ وبَعْدَ الكافِ مِيمٌ تَخَلَّلا

فإنَّ ظاهره أن لفظ «مبين» للتأكيد، أو للتبيين، إشارة إلى الاحتراز من الألف فإنَّه في قوة المتحرك كما قالوا في جواز التقاء الساكنين عند وجودها.

وأيضًا: لا يستفاد مِن قوله «ميم تخللا» أنه ميم الجمع، فإنه قد يُتَوَهَّمُ أن يكون مراده وجود ميم تخلل في أثناء الكلام، واتصل به

ولو على فصل المرام، فيرد عليه قوله تعالى: ﴿خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ﴾[1]، فقلتُ:

. . . . وآخِرُهُ ميمٌ لجمعٍ تَخَلَّلا

١٤ ـ ومنها قوله:

١٣٥ ـ وإدغامُ ذي التحريمِ طَلَّقَكُنَّ قُلْ أَحَقُّ وَبالتأنيثِ والجمعِ أُثْقِلا

فإنَّه يحتمل أنْ يُراد أن إدغامه أحق من إظهاره ففيه الوجهان ـ كما قال بعضهم ـ ويحتمل أنْ يُراد أن إدغام ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾[2] أحق من إدغام نحو ﴿خَلَقَكُم﴾[3]، وهو المعتمد عند الناظم ومَنْ تبعه، فقلتُ:

. . . . أَحَقُّ من الأولى لتأنيثٍ اثقلا

واكتفيت في التعليل بذكر التأنيث عن ذكر الجمع؛ لأنه موجود فيهما.

١٥ ـ ومنها قوله:

١٣٨ ـ إذا لم يُنونْ أو يَكُنْ تا مُخَاطَبٍ وما ليسَ مَجْزُومًا ولا مُتَثَقِّلا

فإنَّه لم ينظم هنا الأمثلة الممنوعة على طبق ما ذكره سابقًا، مع أنَّ أمثلة المتقاربين أحوج في البيان من المتماثلين، وقد سبقني أبو شامة رحمه الله في نظم هذا حيث قال:

نذيرٌ لكم مثّل به كنتَ ثاوياً ولم يؤتَ قبل السين همَّ بها انجلى[4]

---

(١) من سورة الكهف: الآية ٣٧.

(٢) من سورة التحريم: الآية ٥.

(٣) من سورة النساء: الآية ١ وغيرها.

(٤) إبراز المعاني (١/ ٩١).

واعتذر بأنّه أراد: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ﴾[1]، ولم يمكن نظمه لكثرة حركاته، فعبَّر عنه بما قال.

وغيَّره الجعبري فقال:

نصيرٌ لقد خلقت طيناً مثالُها ولم يؤت قبل الوُسع هَمّ بها انجلى

واعتذر بأن (لم يؤت سعة) لم يمكن ذكره في النظم لعدم «فعلتن» في الطويل. انتهى[2].

ولا يخفى أنَّ الفضل للمتقدِّم، وإن قيل: كم ترك الأولُ للآخر[3].

ولمّا كان بيت أبي شامة أحلى ـ مع ما في كل من النظمين من الخفاء ما لا يخفى ـ قلتُ: ولو قال أبو شامة:

. . . . وقبلَ سعة لم يؤت . . . .

لأتى بما هو أوضح وأفصح وأصح.

١٦ ـ ومنها قوله:

١٤٣ ـ وفي زُوِّجَتْ سينُ النُّفُوس ومُدْغَمٌ له الرأسُ شَيْباً باختلافٍ تَوَصَّلا

فإنَّه قد يُتَوَهَّمُ منه أنَّ ألف «توصلا» ليس للإطلاق، وأنَّه للتثنية راجعًا إلى الحرفين جميعًا، والحال أنَّ إدغام الأول بالاتفاق.

---

(١) من سورة البقرة: الآية ٢٤٧.

(٢) كنز المعاني (٢/ ٢٦٧).

(٣) من قصيدة لأبي تمام، مطلعها:

قل للأمير الأريحي الذي . . . .

وكذا يُتَوَهَّمُ أنَّ لفظ «له» من التلاوة، وليس كذلك، بل ضميره راجع إلى أبي عمرو، فقلتُ:

. . . . كذا الرأسُ شيباً فيه خُلْفٌ توصلا

١٧ ـ ومنها قوله:

١٤٧ ـ فمعْ حُمِّلوا التوراةَ ثم الزكاةَ قُلْ . . . .

فإنَّه أبهم الكلمة الواقعة بعد «الزكاة» فبينتُه بوضع «ثم» موضع «قل».

١٨ ـ ومنها قوله:

١٥٥ ـ وأشْمِمْ ورُمْ في غيرِ باءٍ وميمها مَعَ الباءِ أو ميمٍ وكُنْ مُتأمِّلا

فإنَّ استثناء الصور الأربع إنما يتجه بعض الاتجاه على مذهب الإشمام؛ لأنَّ الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين، فإنها بالشفة والباء والميم من حروف الشفة، والإشارة غير النطق بالحرف فيتعذر فعلُهما معاً في الإدغام لأنَّه وصل، ولا يتعذران في الوقف لأنَّ الإشمام فيه هو ضم الشفتين بعد سكون الحرف فلا يقعان معًا.

هذا خلاصة كلام أبي شامة[١] وغيره.

وقال الجعبري: فمعنى قوله «أشمم» على اصطلاح البصريين، و«رم» على اصطلاح الكوفيين، وهو الإشمام[٢].

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/ ١٠٠).

(٢) كنز المعاني (٢/ ٣٠٤).

والحاصل أنَّ الشراح اتفقوا على أنَّ الاستثناء لا يرجع إلى الرَّوْم في مصطلح القراء، فلو قال الناظم ـ كما نظم بعض أصحابنا[1] المرحوم في أثناء درس الإقراء ـ:

وأشمِمْ بغير الباءِ والميم معهما ورُمْ مطلقًا فافهَمْ وكُنْ متأمِّلا

لكان حسنًا. إلا أنه لو قال:

وأشمِمْ بغير الميم والبا كليهما معَ الميم أو باءٍ ورُمْ متأمِّلا

لكان أحسن، لأنَّ إطلاق الروم قد لا يُستحسن مجملاً، وإنْ كان استدركه بقوله: «**وكن متأملاً**» إشارة إلى كون الحكم فيه مفصلاً.

ثم الأظهر تعبيرًا وأخف تغييرًا أن يقال:

مع الرَّوم أَشمِمْ. . إلى آخره.

على أنَّ القيد يتعلق بـ «**أشمم**» الذي وقع أخيرًا.

[باب هاء الكناية]

١٩ ـ ومنها قوله:

١٦٦ ـ وَعَى نَفَرٌ أَرْجِئْهُ. . . البيت.

فإنَّ استخراج القراءات الست يصعب منه جدًّا، وقد أتى المرحوم أبو شامة بيتاً واحداً أسهل منه أخذاً، إلا أنَّه اكتفى فيه باللفظ عن القيد حيث قال:

وأرجئه مِلْ والضَّمَّ حُزْ صِلْهُ دَعْ لنا وأَرْجِه فِ نَلْ صِل جئ رضاً قصرُه بَلا[2]

---

(١) أبهم المؤلف اسمه كما ترى فلينظر.

(٢) إبراز المعاني (١/ ١١٢).

[باب المد والقصر]

٢٠ ـ ومنها قوله:

١٦٨ ـ إذا أَلِفٌ أو ياؤُها بَعْدَ كَسْرَةٍ أو الواوُ عَنْ ضَمٍّ لَقِي الهَمْزَ طُوِّلا

فإنَّ مقدار المد مبهم في المتصل والمنفصل جميعًا مع اتفاقهم على اختلاف في قدره إما بمرتبتين وهما الطولى والوسطى كما كان يعمل به المصنف، وكذا الشيخ الجزري حال الاختصار، وقد تصدى الشيخ لبيان المقدار للقراء الأبرار بقوله:

وأطولُهُم مدّاً بها جودُ فاضلٍ ودونهما نورٌ ودونَهُ رُمْ كلا

وأقصرُ مِن هذين حافة بحره بخُلفهما والقصر لا تعدُ مطولا

إلا أنَّه [لا][1] يفهم منه ما عمل به الشيخان فقلتُ:

وقد قرأ الشيخانِ طُولى لورشهم وحمزة والوسطى لباقيهمُ الملا

٢١ ـ ومنها قوله:

١٧٢ ـ ووَسَّطَهُ قَوْمٌ ....

فإنَّه يُوهِمُ أنَّ القاف رمز، وهو خطأ؛ لأنَّ المراد به أنَّ طائفة من المشايخ نقلوا التوسط عن ورش في نحو ﴿سُوٓءَ﴾[2] و﴿سِيٓءَ﴾[3].

وغيَّره العلامةُ الجعبري بقوله: «بعض» بدله[4]. ولا يخفى أنَّ

---

(١) ليست في الأصل، وهي في (ب).

(٢) من سورة البقرة: الآية ٤٩ وغيرها.

(٣) من سورة هود: الآية ٧٧ وغيرها.

(٤) كنز المعاني (٢/ ٣٥٢).

الوهم باق على حاله بل أزيد؛ لأنَّ ذكر قالون أشبه في ذكر أصول ورش مِن ذكر خلاد، فاخترت لفظ «جمع» فإنَّه يُستفاد منه المراد، سواء أريد به إشارة المبنى أو عبارة المعنى.

٢٢ ـ ومنها قوله:

١٧٤ ـ وما بَعْدَ هَمْزِ الوَصْلِ ايتِ وبعضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ الآنَ مُسْتَفْهِمًا تَلا

أطلق همز الوصل مع أنَّه مقيد بالابتداء.

ويُوهِمُ من إيراده «بعضهم» أن في ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾[1] خلافًا، مع الاتفاق على استثنائه.

وأبهم موضع الخلاف في ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾[2].

وفاته أيضًا استثناءُ الهمزة المنصوبة المقلوبة ألفًا نحو ﴿مَآءً﴾[3] في الوقف، فإنَّه مقصور بلا خلاف بين رواة ورش عنه.

وقد تصدَّى لتغييره العلامةُ الحافظُ[4] طاهر الأصفهاني[5] بقوله:

وما بعْدَ همزِ الوصلِ بدءًا وعَن مُنَوَّ نٍ مع يؤاخذ ثم الآن خلفُ لا

(١) من سورة البقرة: الآية ٢٢٥ وغيرها.

(٢) من سورة يونس، الآية ٩١.

(٣) من سورة البقرة، الآية ٢٢.

(٤) في النسختين: «حافظ»!

(٥) هو طاهر بن عرب بن إبراهيم، أكبر تلامذة الإمام الجزري شأنًا، ولد سنة ٧٨٦هـ، وأخطأ البغدادي في هدية العارفين (١/ ٤٧٩)، والزركلي في الأعلام (٣/ ٢٢٢)، إذ جعلا هذا تاريخ وفاته، وترجمت له سلمى بنت الإمام =

ولما كان «خلف لا» أيضًا فيه نوعٌ من الإجمال أفاد الشيخُ العلامة الجزري تفصيله على وجه الكمال حيث قال[1]:

لـلأزرق فـي الآن سـتـةُ أوجـهٍ علىٰ وجه إبدال لدى وصله تجري

فـمُـدَّ وثَـلِّـث ثـانـيـاً ثـم وسِّـطَـنْ به وبقصرٍ ثم بالقصرِ مع قصرِ[2]

٢٣ ـ ومنها قوله:

١٨٠ ـ بِطُولٍ وقَصْرٍ وَصْلُ وَرْشٍ وَوَقْفُه ....

فإنَّ المتبادر منه المعنى المتعارف فيه، وهو المقابل للطول والتوسط. والحال أنَّ الأمر ليس كذلك فإنه أُريد به هنا التوسط، وسُمِّي قصراً بالإضافة إلى المدِّ، فلو قيل:

بطولٍ وَوَسْطٍ............ ....

لارتفع الوهم، وانتفع الفهم.

٢٤ ـ ومنها قوله:

١٧٦ ـ .... وعِنْدَ سُكونِ الوَقْفِ وجْهانِ أُصِّلا

فإنَّه قاصر عن الدلالة على السكون العارض في الوصل ليدخل فيه ثلاثة أوجه للسوسي في نحو ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَـٰلِكِ﴾[3] و﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾[4]،

= ابن الجزري وهو شيخها. انظر كتاب أبيها: غاية النهاية (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤١). وكان حيًّا سنة ٨٥٧ كما مرَّ معنا في المقدمة.

(١) النشر (١/ ٣٥٥).

(٢) في الأصل: «قصري»!

(٣) من سورة الفاتحة: الآيتان ٣ و٤.

(٤) من سورة البقرة: الآية ٥٨.

وكذا للبزي في نحو ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾[1]، وكذا للكل في ﴿الٓمٓ﴾ آل عمران حال الوصل.

ثم الوجهان مبهمان، وقد تقرَّر أنواع المد فقلتُ:

.... وحال عروضٍ فيه الأنواعُ وُصِّلا

وكذا قلتُ:

.... وفي عينٍ الأنواع والطول فُصِّلا

ولا عبرة بتوقف الجعبري في مد اللين قبل المدغم لعدم سماعه من مشايخه، فإنَّ جماعة من القراء صرحوا بجوازه، وقرأنا به، ومَنْ حفظ حجةٌ على مَنْ لم يحفظ في بابه.

٢٥ ـ ومنها قوله:

١٨٢ ـ وفي واوِ[2] سَوْآتٍ خِلافٌ لوَرْشِهِم ....

فإنَّه مبهم يحتاج إلى بيان، وقد تصدَّى الشيخُ الجزري لتوضيحه بقوله:

وسوآت قصر الواو والهمز ثلِّثن ووسِّطهما والكل أربعةٌ فادر[3]

---

(١) من سورة البقرة: الآية ٢٦٧.

(٢) في الأصل: «وفي وا»!

(٣) النشر (١/ ٣٤٧).

[باب الهمزتين من كلمة]

٢٦ ـ ومنها قوله:

١٩٢ ـ وإنْ هَمْزُ وَصْلٍ بَيْن لام مُسَكَّنٍ وَهَمْزَةِ الاستفهامِ فامدُدْهُ مُبْدِلا

فإنَّ البينية ما وقعتْ مرتبةً في القضية فقلتُ:

وإن همزُ وصلٍ قبل لامٍ مُسَكَّنٍ ومِن بعدِ الاستفهامِ فامدُدْهُ مُبْدِلا

٢٧ ـ ومنها قوله:

١٩٣ ـ فَلِلْكُلِّ ذا أَوْلَى ويَقْصُرُه الذي يُسَهِّلُ عنْ كلٍّ كالآنَ مُثِّلا

فإنَّه يُوهِمُ أنَّ المسهلين[1] هم القاصرون عن كل من مشايخهم، أو هذه رواية للمسهلين عن جميع القراء، وليست طريق الباقين من المحققين. والحال أنَّ المراد به أنَّ القصر لجميع القراء من جميع طرق الرواة، إلا أنَّه بتسهيل الهمزة الثانية، مع أنَّ هذه أيضًا غير بائنة[2] فقلتُ:

فللكلّ ذا أَولى وتسهيلُهُ لهم مَعَ القَصْرِ فافهمْهُ كالآن مُثِّلا

٢٨ ـ ومنها قوله:

١٩٩ ـ .... وسَهِّلْ سَمَا وَصْفًا وفي النَّحْوِ أُبْدِلا

فإنَّه لا يُفهم منه الإبدال المرموز «سما» مع أنَّ لهم فيه الوجهين فقلتُ:

.... وسهِّل سما وابدل وفي النحو فُضِّلا

---

(١) في حاشية الأصل: وقع في خط المصنف: «المسهلون».

(٢) يقصد: «غير ظاهرة».

أي فُضِّل الإبدال عند النحاة عكسَ القراء حيث فُضِّل التسهيل عندهم، مع اتفاق الفريقين على جواز الوجهين.

٢٩ ـ ومنها قوله:

٢٠١ ـ وفي آلِ عِمرانٍ رَوَوْا لِهشامِهم كَحَفصٍ وفي الباقي كقالُونَ واعْتَلَى

فإنَّه بظاهره يُوهِمُ أنَّه استثناء من الحكم السابق بالوجهين حسب إطلاقه الشامل للعموم. والحال أنَّه ليس كذلك، بل لهشام طريقان أحدهما: الإطلاق كما سبق، وثانيهما: التفصيل كما أراد به في هذا البيت. ولا شك أنَّ هذا الاستخراج صعبٌ من البيت إلا لمن يكون مطَّلِعاً على المبحث من الخارج، فقلتُ:

وأيضًا هشامٌ آلَ عمرانَ قد روى. . إلى آخره.

[باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها]

٣٠ ـ ومنها قوله:

٢٢٦ ـ وحَرِّكْ لورشٍ كُلَّ ساكنٍ آخرٍ صحيحٍ بِشَكْلِ الهَمْزِ واحذِفْهُ مُسْهِلا

فإنَّ المراد بقوله: «صحيح» احتراز عن حروف المد، وهو بظاهره يشمل حروف اللين أيضًا فقلتُ:

وحرِّكْ لورشٍ ساكنًا غيرَ مدِّه أخيرًا بشكل الهمْزِ واحذِفْهُ مُسْهِلا

٣١ ـ ومنها قوله:

٢٢٧ ـ وَعَنْ حمزةٍ في الوقْفِ خُلْفٌ وعِندَهُ روى خَلَفٌ في الوَصْلِ سَكْتًا مُقَلَّلا

فإنَّ المتبادر من الوصل أنْ يكون ضد الوقف، لا سيما وقد ذُكر معه في محل واحد.

والحال أنَّ له السكت سواء وصل الحرف الثاني أو وقف عليه، وإنما المراد به ألا يوقف في الأول، ويوصل بالثاني، فالمراد بالوصل هنا المعنى اللغوي فقلتُ:

.... روى خلفٌ في الدرج سَكْتًا مُقَلَّلا

[باب وقف حمزة وهشام على الهمز]

٣٢ ـ ومنها قوله:

٢٤٣ ـ وَرِئْيًا على إظهارِهِ وادِّغَامِهِ ....

فإنَّه يُفهم منه قصر الحكم بالوجهين على هذا المثال فقط، مع أنَّ الحكم في ﴿وَتُئْوِيٓ﴾[1] و﴿تُئْوِيهِ﴾[2] كذلك، فلو قال:

كرئيًا ....

لكان أتمَّ وأعمَّ.

٣٣ ـ ومنها قوله:

٢٤٤ ـ كقولكَ أَنْبِئْهم ....

حيث يُتَوَهَّمُ منه أنَّ لهما نظيرًا[3]. والحال أنَّه ليس كذلك، فلو قال:

بقولك ....

لارتفع الإشكال.

---

(١) من سورة الأحزاب: الآية ٥١.

(٢) من سورة المعارج: الآية ١٣.

(٣) في النسختين: «نظير». ووضع ناسخ الأصل تنوين ضم!

٣٤ ـ ومنها قوله:

٢٤٥ ـ فَفي اليا يَلي والواوِ والحذفِ رَسْمَهُ ....

فإنَّه قاصرٌ عن ذكر الألف، واعتذر الجعبري عنه بأنَّه استغنى عن ذكر الألف بأختيه لا لاتحاد الرسم، والقياس كما توهم لاختلافهما في ﴿ٱشۡمَأَزَّتۡ﴾[1] [2].

وقال الفاسي: ولو قال:

ففي اليا وأختيها يليه وحذفه[3] ....

وقلتُ:

ففي الحذفِ والإثباتِ يتبع رسمَهُ ....

٣٥ ـ ومنها قوله:

٢٤٥ ـ .... والأخْفَشُ بَعْدَ الكسرِ ذا الضَّمِّ أَبْدَلا

فإنَّه لا يفهم منه أنه يُروى عن حمزة، فقلتُ:

بياءٍ وعنه الواوُ في عكسه له وحاكيهما كاليا وكالواوِ أعضلا

٣٦ ـ ومنها قوله:

٢٥٠ ـ وأشْمِمْ ورُمْ فيما سِوى مُتَبَدِّلٍ بها حَرْفَ مَدٍّ واعرفِ البابَ مَحْفِلا

فإنَّه يُتَوَهَّمُ أن الرَّوم والإشمام يجريان في المرسوم أيضاً، مع أنهما مختصان بالقياسي فقلتُ:

---

(١) من سورة الزمر: الآية ٤٥.

(٢) كنز المعاني (٢/ ٥٢٠ ـ ٥٢١).

(٣) اللآلىء الفريدة (١/ ٣٠٩).

.... بمدٍّ قياساً[1] واعرفِ البابَ محفلا

٣٧ ـ ومنها قوله:

٢٥٣ ـ .... وأَلْحَقَ مَفْتُوحًا ....

فإنَّه بظاهره أنَّه معطوف على مدخول الشرط السابق كما ذهب إليه بعضُهم، والحال أنه معمول لشرط مقدَّر عند المحققين، فقلتُ:

.... ومَنْ أَلْحَقَ المفتوحَ شَذًّا وأَوْغَلا[2]

[باب اتفاقهم في إدغام إذ، وقد، وتاء التأنيث، وهل، وبل]

٣٨ ـ ومنها قوله:

٢٧٦ ـ وما كان مِنْ مِثْلَيْن في كِلْمَتَيْهما[3] فَـلا بُـدَّ مِـن إدغـامِـه مُـتَـمَـثِّـلاً

فإنَّه لا يُفهم منه استثناء حرف المد نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾[4] و﴿فِي يُوسُفَ﴾[5]، وكذا قاصر عن حكم المتجانسين، فزدتُ أبياتًا تقتضي

---

(١) في الأصل: «قياس».

(٢) في الأصل: «شذ». وجاء في الحاشية: (وفي الأصل: «شذا وأوغلا»). قلتُ: وهو الصواب، ولهذا أثبته، وجاء على الصواب في (ب). وانظر: حدث الأماني (ص٩٥) نقلاً عن تعديلات (ص٧٦).

(٣) كذا في النسختين! والمصراع في شرح شعلة (ص١٦٤)، وأبي شامة (١/ ١٩٤)، واللآلىء الفريدة (١/ ٣٥٩)، والمتن (ص٤٨) من طبعة دار الكتاب النفيس، و(ص٢٣) من طبعة الزعبي: **وما أول المثلين فيه مُسَكَّنٌ**.

(٤) من سورة الشعراء، الآية ٩٦.

(٥) من سورة يوسف، الآية ٧ و٨٠.

نفيًا وإثباتًا، وأنبتُّ الأحكام فيه إنباتاً، تفيد لمن كان في هذا الباب أثباتاً، فقلتُ:

سوى حرف مدّ ثم جنسان أُدغما سوى قُلْ نَعَمْ سَبِّحْه مَعْ لا تُزغ فلا

ولا فالتقم أَدْغم أحطتُّ ونحوَهُ بإبقاءِ إطباقٍ وكُنْ متأمِّلا

ولكن ألم نخلقكُمُ فيهِ خُلْفهم ومثلَ عبَدْتُم أدغم الكُلّ فاعملا

وأما سكونُ الميم مِن قبلِ بائه فالاخفاء مختارُ الأدا فتحمَّلا

[باب حروف قربت مخارجها]

٣٩ ـ ومنها قوله:

٢٧٧ ـ وإدغامُ باءِ الجزْمِ في الفاء قَدْ رَسَا حَميدًا وخَيِّرْ في يَتُبْ قَاصِدًا ولا

فإنَّه يُوهِمُ تخصيص خلاف ﴿يَتُبْ﴾[1] لخلاد أن الباقين كلهم أظهروا، مع أنَّ الباقين على أصولهم، فقلتُ:

.... حميدًا يَتُبْ خَلَّادُهم خُلْفه ولا

[باب الفتح والإمالة وبين اللفظين]

٤٠ ـ ومنها قوله:

٢٩٧ ـ وَكُلُّ ثُلاثيٍ يَزيدُ فَإنَّهُ مُمَالٌ ....

الأولى:

.... فإنه أما لا .... إلى آخره

---

(١) من سورة الحجرات، الآية ١١.

٤١ ـ ومنها قوله:

٢٩٩ـورؤيــــايَ . . . .

الأظهر:

كرؤياي. . . إلخ.

٤٢ ـ ومنها قوله:

٣٠٩ـرَمَى[1] صُحْبَةٌ أعْمى في الاسراءِ ثَانيًا . . . .

فإنَّه فارقَ بينه وبين ما يليق أنْ يكون تاليه وهو قوله:

٣١٠ـ . . . . وأَعْمى في الإسرا[2] حُكْمُ صُحْبَةٍ أوَّلا

ثم يمكنه أنْ يقول بعده:

وراءِ تـراءى فـازَ فـي شُـعـرائـه سوى وسدى في وقفِ صحبة وُصِّلا

٤٣ ـ ومنها قوله:

٣١٢ـنـأى شَـرْعُ يُـمْـن . . . .

البيتين. . . فإنَّهما أولى أن يكونا قبل قوله:

٣١١ـومـا بَـعْـدَ راءٍ شَـاعَ حُـكْـمـاً . . . .

٤٤ ـ ومنها قوله:

٣١٥ـولكنْ رُؤُسُ الآي قَدْ قَلَّ فَتْحُها . . . .

فإنَّه يُوهِمُ جواز الفتح والإمالة، مع الإشارة إلى أنَّ الفتح استعمال

---

(١) في الأصل: «رمي». وكذا في غير موضع يضع للألف المقصورة نقطتين.

(٢) في النسختين: «الإسراء».

قليل بالنسبة إلى الإمالة، فيُتَوَهَّمُ أيضًا أنْ يكون المراد بالإمالة: المحضة؛ لأنَّ المطلق ينصرف إليها، على أنَّ القول الصحيح والنقل الصريح أنَّ ورشًا ليس له في رؤس الآي إلا الإمالة البينية فكان يمكنه أن يقول:

ولكنْ رؤسُ الآي بينيةٌ بها ....

٤٥ ـ ومنها قوله:

٣١٥ ـ .... لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيْهِ فاحْضُرْ مُكَمَّلا

فإنَّه لا يعرف حكم الاستثناء هل فيه وجهان من الفتح والإمالة أو أحدهما! وبقي بعضُ الكلمات أيضًا من الألفاظ السابقة لا بد من استثنائها، وقد تصدَّى أبو شامة رحمه الله تعالى بتغيير البيتين حيث قال:

وذو الراء ورشٌ بينَ بينَ وفي رؤو   س الاي سوى اللاتي[1] بها (ها) تحصلا
بـ(ها)، وأراكهم وذي اليا خلافهم   كلا والربا مرضاة مشكاة أهملا[2]

٤٦ ـ ومنها قوله:

٣١٧ ـ ويَا وَيْلَتَى أَنَّى ويَا حَسْرَتَى طَوَوْا   وَعَنْ غَيْرِه قِسْهَا وَيَا أَسَفَى العُلَا

فإنه يُتَوَهَّمُ أنَّ إمالة «أسفى»[3] تكون لنافع فقلتُ:

.... ويا أسفى والحكمُ عن غيرِهِ خلا

---

(١) في النسختين: «التي».

(٢) إبراز المعاني (١/ ٢٧٧).

(٣) من سورة يوسف: الآية ٨٤.

٤٧ ـ ومنها قوله:

٣٢٤ ـ . . . . ووَرشٌ جميعَ البابِ كَانَ مُقَلِّلا

فإنَّه يُوهِمُ دخول باب «خاف» أيضًا مع أنَّه مختص بباب ألفات قبل راء متطرفة مكسورة، وما ذُكر معها وجُعل في حكمها، فقلتُ:

. . . . ووَرشٌ بهذا البابِ في الكُلِّ قَلَّلا

٤٨ ـ ومنها قوله:

٣٣١ ـ وفي الكافرونَ عابِدُونَ وعابِدٌ وَخُلْفُهُمُ في النَّاسِ في الجَرِّ حُصِّلا

فإنَّه قد يُتَوَهَّمُ أنَّ الإمالة واقعة في لفظ «الكافرون» أيضًا. وقد يُتَوَهَّمُ أن المميل أبو عمرو في «عابدون» و«عابد» بلا خلاف، مع الخلاف في «الناس» المجرور. ويستفاد من المصراع الثاني أنَّ إمالة «الناس» لكل من الدوري والسوسي بخلاف عن كل منهما، مع أن العمل المعول على إمالة «الناس» للدوري بلا خلاف، وعلى الفتح للسوسي بالاتفاق، فقلتُ:

له عابدٌ مَعْ عابدونَ بكافرو ن في الناسِ حالَ الجرِّ طال وفُصِّلا

٤٩ ـ ومنها قوله:

٣٣٧ ـ وقدْ فَخَّمُوا التنوينَ وَقْفًا ورقَّقُوا وتفخيمُهُمْ في النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلا

فإنَّه يُتَوَهَّمُ منه أن القراء اختلفوا في المُنوَّن حال الوقف بالإمالة وتركها. والحال أنَّهم على أصولهم في الصحيح، وإنما هذا بيان مذهب النحاة واللغويين.

وأيضًا: عبَّر عن الفتح بالتفخيم، وعن الإمالة بالترقيق، وهما من إطلاقات المتقدمين.

وأيضًا: قد عُلم حكم المُنَوَّن مما سبق في قوله:

٣٣٥ـوقَبْلَ سُكُونٍ قِفْ بما في أُصُولِهم ....

فإنَّ التنوين نون ساكن في الوصل إلا أنه لم يأت بمثال التنوين مع تلك الأمثلة، فقلتُ:

كموسى الهُدى عيسى ابنَ مريم والقُرى الـ ـلتي وكذا التنوين فافهمْ مُحَصِّلا

ثم قلتُ:

وتنوينُه فتحُ النحاةِ وبعضُهم أمالَ وفتحُ النَّصْبِ أجمعُ أشملا

[باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف]

٥٠ ـ ومنها قوله:

٣٤٢ـ............ وبعضُهم سوى أَلِفٍ عِنْدَ الكِسَائيِّ مَيَّلَا

وليس عليه العمل، وهو غير مفهوم منه، فقلتُ:

.... وقد حكى سوى ألفٍ عند الكسائيْ تمَيَّلا[1]

[باب مذاهبهم في الراءات]

٥١ ـ ومنها قوله:

٣٤٦ـوتفخيمُهُ ذكرًا[2] وسِترًا وَبَابَهُ ....

---

(١) صرح المؤلف في شرح الشاطبية (ص٣٢): أنه رجع عن ذلك. انظر: تعديلات بعض شراح الشاطبية (ص٢٩ ـ ٣٠)، وهذا يدل على أن الضابطية متقدمة على الشرح.

(٢) في النسختين: «ذكر».

فإنَّه لا يُفهم منه اتفاق نحو ﴿سِرًّا﴾[1]، ولا اختلاف نحو ﴿بَصِيرًا﴾[2]، و﴿شَاكِرًا﴾[3]، وقد تصدَّى أبو شامة لهذا وقال:

وسرّاً رقيقٌ قُلْ خبيراً وشاكراً للأكثر ذكراً فخَّمَ الجلَّةُ العُلا[4]

إلا أنه قد يُتَوَهَّمُ أنَّ الحكم منحصر في الأمثلة المذكورة لا غير، فقلتُ:

كسراً. إلى آخره.

ليدخل نحو ﴿مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[5]، و﴿بَصِيرًا﴾ و﴿نَصِيرًا﴾[6].

وأمَّا إدخال الجعبري ذكر المرفوع في حكم المنصوب فهو مخالف للرواية والدراية[7]، فلو قال الناظم:

وتفخيمه ذكرًا بنصبٍ ونحوه ....

لخلص عما توهَّمه الجعبري وغيره.

---

(١) من سورة البقرة: الآية ٢٣٥ وغيرها.
(٢) من سورة النساء: الآية ٥٨ وغيرها.
(٣) من سورة النساء: الآية ١٤٧ وغيرها.
(٤) إبراز المعاني (١/ ٢٥١).
(٥) من سورة النمل: الآية ٤٠.
(٦) من سورة النساء: الآية ٤٥.
(٧) ينتهي المطبوع من شرح الجعبري بالبيت (٢٧٣)، يسر الله إخراج الباقي.

[باب اللامات]

٥٢ ـ ومنها قوله:

٣٦١ـوفـي طَـالَ خُـلْـفٌ مَـعْ فِـصَـالاً ....

فإنَّه يُتَوَهَّمُ منه أنَّ الخلاف منحصرٌ في المثالين، مع أنه شامل ليصالحا، فقلتُ:

كـطـال بـخـلـفٍ مـع فـصـالاً ....

٥٣ ـ ومنها قوله:

٣٦٢ـوحُكْمُ ذواتِ الياءِ منها كهذهِ وعِنْدَ رؤوسِ الآي ترقيقُها اعتلى

فإنَّه يُوهِمُ أنَّ الترقيق فضل على التفخيم، والمعتمد أنّه ليس في رؤس الآي إلا الإمالة، وهي ملازمة للترقيق، كما أنَّ الفتح ملازمة[1] للتفخيم، فالحكمان مرتبان على الصحيح، فقلتُ:

.... وعـنـد رؤوسِ الآي تـرقـيـقُـهـا ولا

تفخّم ذوات الياء وقتَ ممالها ولا في زمان الفتحِ ترقيقُها اعتلى

[باب الوقف على أواخر الكلم]

٥٤ ـ ومنها قوله:

٣٦٨ـورَوْمُكَ إسْماعُ الـمُحَرَّكِ وَاقِفاً ....

فإنَّه يُتَوَهَّمُ منه إسماع كل الحركة، وهو لا يجوز، فقلتُ:

ورَوْمُكَ إسماعُ الـمُحَرَّكِ بعضه ....

---

(١) في حاشية الأصل: كذا وجد في خط المؤلف، والظاهر أنه ملازم.

ولا يحتاج إلى قيد واقفًا لأنّ الكلام فيه، والرَّوم أحد أنواعه.

٥٥ ـ ومنها قوله:

٣٧١ـ ولم يَرَهُ في الفَتْحِ والنَّصْب قارِئٌ ....

فإنَّ الضمير للروم إلا أنَّه قد يُتَوَهَّمُ أن يكون راجعًا إلى فعلهما، أو إلى كل واحد منهما، فقلتُ:

ولم يرَ رومَ الفتحِ والنصبِ قارئٌ ....

٥٦ ـ ومنها قوله:

٣٧١ ـ .... وعِنْدَ إمامِ النحو في الكُلِّ أُعْمِلا

قد يُتَوَهَّمُ أن يكون رَومُهُ فيهما روايةً عن القراء فدفعتُه فقلتُ:

.... وعن سيبويه الرومُ في غير ما تلا

[باب الوقف على مرسوم الخط]

٥٧ ـ ومنها قوله:

٣٨١ـ ومالِ لَدَى الفُرقان والكَهْفِ والنِّسَا وسَالَ على ما حَجَّ والخُلْفُ رُتِّلا

فإنَّ المتبادر منه أنَّ أبا عمرو يقف على (ما)، وغيره لا يقف على (ما)، وأنَّ الكسائي له وجهان: الوقف على (ما) وعلى اللام، مع أنَّ الجمهور يقفون على (ما)، ويجوزون الوقوف على اللام أيضًا، فالمراد أنَّ أبا عمرو يخالفهم في الوقف على اللام، واختلف الكسائي ففي رواية عنه أنَّه كالجمهور، وفي أخرى أنَّه كأبي عمرو، فقلتُ:

.... وسال على ما حجَّ لا اللام حصلا

وقد جوَّز الباقون وقفاً عليهما وبالخلفِ في اللام الكسائيُّ رَتَّلا

[باب ياءات الزوائد]

٥٨ ـ ومنها قوله:

٤٢١ ـ وتثبُتُ في الحالين دُرًّا لوامعاً . . . .

فإنَّه يُوهِمُ أنَّ الثبوت في الحالين مختص بهشام دون ابن ذكوان، مع أنَّ حكمه كذلك، فينبغي أنْ يوضع «كواملاً» بدل «لوامعًا»، ليكون الحكم لهما شاملاً.

[باب فرش الحروف]

[سورة البقرة]

٥٩ ـ ومنها قوله:

٤٥٤ ـ . . . . ويَأْمُرُهُمْ أَيْضًا وتَأْمُرُهُمْ تَلا

فإنَّه يُوهِمُ كون التاء رمزًا فقلتُ بدله: «ولا» إشارة إلى أنَّ الحكم منحصر فيما ذُكِرَ، ولا يُقاس عليه غيرُه من مضارع مرفوع ولو كان آخره راء نحو: يغفر لكم، ويكفر عنكم.

٦٠ ـ ومنها قوله:

٤٦١ ـ وَضُمَّ لباقِيهم وحَمْزَةُ وَقْفُه بواوٍ وحَفْصٍ واقِفًا ثُمَّ مُوصِلا

فإنَّه قد يُتَوَهَّمُ منه أنَّ حمزة ليس له في الوقف إلا هذا الوجه، والشيخ اكتفى بما سبق في الأصول من أنَّ له النقل في مثل ذلك، وقد تصدَّى المصنِّف[1] لتحصيل هذا المدَّعى مع زيادة إفادة ترجيح

---

(١) أي الشاطبي رحمه الله. انظر: إبراز المعاني (١/ ٣٣١)، وتعديلات بعض شراح الشاطبية وتقييداتهم في أبياتها (ص٩٤ ـ ٩٥).

إحدى الروايتين على الأخرى فقال:

وفي الوقفِ عنه الواوُ أولى وضَمَّ غيـ ـرُهُ ولحفص الواوُ وقفًا وموصلا

٦١ ـ ومنها قوله:

٤٦٤ ـ وقل حَسَناً شُكْراً[1] وحُسْناً بِضَمِّه ....

... البيت.

فإنَّه قد يُتَوَهَّمُ أنَّ هذا الخلاف في قوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[2]، فدفعته بقولي:

وللناس حُسْناً ضمه مع سكونه وقل حَسَنًا شكرًا بفتحيه واقبلا[3]

٦٢ ـ ومنها قوله:

٤٦٨ ـ ويُنْزِلُ خَفِّفْهُ وتُنْزِلُ مِثْلُهُ ....

فإنَّه لا يُفهم منه صريحًا حكم المجهول، مع أنَّ المراد عامٌّ كما هو المعلوم، فقلتُ:

ينزِّلُ خفِّفْ زايَهُ مطلقاً لحق كتاءٍ ونونٍ وهو في الحِجْرِ ثُقِّلا

٦٣ ـ ومنها قوله:

٤٨٠ ـ وفيها وفي نَصِّ النِّساءِ ثلاثةٌ أَوَاخِرُ إبراهامَ لاحَ وَجَمَّلا

فإنَّه اكتفى باللفظ عن القيد، لكن شرطه ألا يتزن البيت إلا على

---

(١) في الأصل: «شكر».

(٢) من سورة البقرة: الآية ٨٣.

(٣) كتب ناسخ الأصل هنا نقلاً من حاشية: وأحسن مقولاً. وهو ما جاء في (ب)!

وَفْقِ المقيَّد، وهنا ليس كذلك، فإنه يتزن بالياء أيضًا.

وقد يُتَوَهَّمُ أنَّ محل الخلاف همزة «إبراهيم»، فقلتُ:

وفيها هشامٌ والنساءُ ثلاثةٌ أواخر إبراهامَ بالألف اجتلى

٦٤ ـ ومنها قوله:

٤٨٥ ـ وأَرْنَا وأَرْنِي ساكِنا[1] الكَسْرِ دُمْ يَداً ....

فإنَّه لا يُستفاد منه العموم الشامل لكل سورة، مع أنَّه قد ورد في غير البقرة وفصِّلت[2] فبينتُ بقولي:

وأرنا وأرني الكل سكِّن بكسر دُم يدا فصِّلت يروى صفا درِّه كلا

٦٥ ـ ومنها قوله:

٤٨٧ ـ .... شَفَا وَرَؤُوفٌ قَصْرُ صُحْبَتِهِ حَلا

فإنَّه لا يعم ما في غير هذه السورة إلا على اصطلاح الخراز[3] حيث قال:

وفي الذي كُرِّرَ منهُ اكتُفي بذكر ما جا أولاً مِنْ أَحْرُفِ[4]

---

(١) في الأصل: «ساكن».

(٢) اقرأ الآية ١٥٣ من سورة النساء، والآية ١٤٣ من سورة الأعراف.

(٣) هو: أبو عبد الله الأموي الشريشي، محمَّد بن محمَّد بن إبراهيم، عالم بالقراءات، من أهل فاس، له كتب منها: «مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن» أرجوزة، و«الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع»، توفي سنة ٧١٨هـ. الأعلام (٧/ ٣٣).

(٤) مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن (ص٩).

فلو قال كما قال الجعبري:

وعن كهف شاف أم يقولون خاطبوا ... وحيثُ رؤوفٌ قصرُ صحبته حلا

لحلا. وكذا لو قال:

يقولون خاطب ههنا[1] عن شفا كفى ... وكل رؤوفٍ قصرُ صحبتِهِ جلا

لجلا.

٦٦ ـ ومنها قوله:

٥٢٣ ـ وبالوصل قالَ اعْلَمْ مَعَ الجَزْمِ شَافِعٌ ....

فإنَّه يُوهِمُ أن يكون المراد بالوصل ضد الوقف، لا سيما وجاء بعد قوله:

.... وصِلْ يَتَسَنَّهْ دون هاءٍ شَمَرْدلا

والحال أنَّ المراد به همز الوصل المكسور، ويُراد بضده همز القطع المفتوح، فقلتُ:

واعلم همز الوصل والجزم شافع ....

٦٧ ـ ومنها قوله:

٥٢٠ ـ ولا لَغْوَ لا تَأْثِيْمَ لا بَيْعَ مَعْ وَلا ... خِلالَ بابراهيمَ والطُّورِ وُصِّلا

فإنَّه قد يُتَوَهَّمُ أنَّ الألفاظ الثلاثة كلها في السورتين، أو الأوليان في «إبراهيم» والأخريان في «الطور»، والأمر ليس كذلك، بل اللف مشوش هنالك، فقلتُ:

---

(١) في الأصل: «هنا».

خلال بإبراهيمَ مع بيعَ قبله ولا لغوَ لا تأثيمَ في الطُّور وُصِّلا

٦٨ ـ ومنها قوله:

٥٣٨ ـ ويَحْسَبُ كسْرُ السِّيْنِ مُسْتَقْبَلاً سَمَا ....

فإنَّه لا يُفهم بحسب الظاهر إلا الخلاف في خصوص «يحسب» بالياء التحتانية، مع أنَّ الخلاف شاملٌ للفوقانية الشاملة للخطاب والغيبة مفردًا وجمعًا في هذه السورة وغيرها، فقلتُ:

ويحسب فاكسِر سينَهُ مطلقاً سما ....

[سورة آل عمران]

٦٩ ـ ومنها قوله:

٥٤٦ ـ وإضجاعُكَ التَّوراةَ ما رُدَّ حُسْنُه ....

فإنَّه لا يُستفاد منه العموم، وقد تصدَّى لتغييره الجعبري بقوله:

أمِلْ جملةَ التوراة ما رُدَّ حُسْنُه ....

فما رُدَّ حُسْنُهُ.

٧٠ ـ ومنها قوله:

٥٥٠ ـ .... صَفَا نَفَراً والمَيْتَةُ الخِفُّ خُوِّلا

فإنَّه يُتَوَهَّمُ عموم الميتة، والمراد ما وقع بـ«يَس»[1] خصوصًا، فقلتُ:

---

(١) في الآية ٣٣.

.... صفا نَفَرًا[1] الميتة بياسين خُوِّلا

٧١ ـ ومنها قوله:

٥٥١ ـ .... وما لم يَمُتْ للكُلِّ جاءَ مُثَقَّلا

فإنَّه نوع إجمال، يحتاج إلى بيان حال، بإظهار ما فيه من مثال، فقلتُ:

بميت اقرأ ثم إنَّك ميِّتٌ كذا ميِّتون ميِّتين قد انجلى

٧٢ ـ ومنها قوله:

٥٥٤ ـ .... ومِنْ بَعْدُ أنَّ الله يُكْسَرُ في كِلا

فإنَّ موضع الكسر غير ظاهر، وقد يُتَوَهَّمُ منه ما لا يليق به سبحانه وتعالى شأنه، فقلتُ:

.... وفي همز أنَّ الله يُكْسَرُ في كِلا[2]

ثم رأيتُ أبا شامة غيَّره بقوله:

.... وأنَّ لدى المحراب يُكسَر في كِلا

فحمدتُ الله على توارده، وكونِ كلامي أظهرَ في تصحيح مقاصده وموارده.

---

(١) في (ب): «نفر».

(٢) عبارة أبي شامة: (ويكسر أن الله من بعد في كلا)، وقد نسب المؤلف هذا العجز: (وأن لدى المحراب...) في كتابه حدث الأماني (ص٢١٤) لبعضهم. انظر: تعديلات (ص١٠٨).

٧٣ ـ ومنها قوله:

٥٥٩ ـ ولا أَلِفٌ في ها هأَنْتُمْ زَكَا جَناً ....

... البيت.

فإنَّه لا يُعرف منه شموله لغير هذا الموضع مع أنَّ الحكم عام، فغيَّرت صدر البيت الثاني فقلتُ:

جميعًا وها التنبيه مِن ثابتٍ هدى ....

ثم رأيتُ الجعبري غيَّر البيت الأول بقوله:

وحيثُ أتى ها أنتم اقصر زكا جَناً ....

لكن لا يخلو عن قصور، فإنه حينئذٍ يُوهِمُ أنَّ المراد بالقصر ضد المد الفرعي، والمقصود هنا ترك الألف المعبَّر عنه بالقصر الذي هو ضد المد الطبيعي.

٧٤ ـ ومنها قوله:

٥٧٠ ـ .... وَمَعْ مَدِّ كَائِنْ كَسْرُ هَمْزَتِهِ دَلا

٥٧١ ـ ولا ياءَ مَكْسُورًا وقَاتَلَ بَعْدَهُ ....

حيث لا دلالة فيه على تشديد الياء للجمهور، ولا على حكم العموم المشهور، فقلتُ:

.... وكائن لِمَكٍّ في كأين قد اعتلى

بحيث أتى فاعلم ومِنْ بعده قُتِل ....

[سورة النساء]

٧٥ ـ ومنها قوله:

٥٩٦ ـ وفي مُحْصَنَاتٍ فاكْسِرِ الصَّادَ رَاوِيًا وفي المُحْصَنَاتِ اكسِرْ لَهْ غَيْرَ أولا

فإنَّه لا يُستفاد منه العموم فقلتُ:

وفي محصناتٍ اكسِر جميعًا روايةً ....

٧٦ ـ ومنها قوله:

٥٩٨ ـ وفي[1] الحجِّ ضَمُّوا مَدْخلاً خصَّهُ وسَلْ فَسَلْ حَرِّكُوا بالنَّقْلِ رَاشِدُهُ دَلا

فإنَّ دلالته على العموم الشامل لصيغة المفرد والجمع والمجرد عن ضمير المفعول خفية، فقلتُ:

.... وسَلْ كله بالنقلِ راشدُهُ دلا

[سورة المائدة]

٧٧ ـ ومنها قوله:

٦٢٨ ـ وضَمَّ الغُيُوبِ يَكْسِران عُيُوناً[2] الـ ـعُيونِ شُيُوخاً دَانَه صُحبةٌ مِلا

فإنَّ المتبادر منه أنَّ ضم «الغيوب» بالكسر لهما يكون في هذه السورة فقط، مع أنَّ الحكم يعمُّها وغيرها، فقلتُ:

---

(١) كذا في النسختين. وفي متن الشاطبية (ص٨٥) من طبعة دار الكتاب النفيس، و(ص٤٨) من طبعة الزعبي، وإبراز المعاني (١/ ٤١٦)، وشرح شعلة ص٣٣٨، وشرح الفاسي (٢/ ٢٩٥): «مع».

(٢) في الأصل: «عيون».

وضم الغيوب الكل قد كسرا عيو   ن أطلق شيوخاً دانه صحبة مِلا

[سورة الأنعام]

٧٨ ـ ومنها قوله:

٦٥١ ـ . . . .   ووَالْيَسَعَ الْحَرْفَانِ حَرِّكْ مُثَقِّلا

فإنَّ المراد بـ «الحرفان» الموضعان هنا وفي صٓ، ويُتَوَهَّمُ أنَّ الحرفين من «اليسع» يحركان وليس كذلك، بل اللام محرك فقط، فقلتُ:

. . . .   ولامَ اليَسَعْ حَرِّكْ مَعًا ثم ثَقِّلا

٧٩ ـ ومنها قوله:

٦٦٩ ـ . . . .   بزعمهمُ الحَرْفَانِ بالضمِّ رُتِّلا

فإنَّه يُتَوَهَّمُ أن المراد بـ «الحرفين» الزاي والعين، فقلتُ:

. . . .   وفي الموضعين الزعمُ بالضمِّ رُتِّلا

[سورة الأعراف]

٨٠ ـ ومنها قوله:

٦٨٣ ـ بِخُلْفٍ مَضَى في الرُّوم لا يَخْرُجُون في   . . . .

فإنَّ المراد به ما وقع في الجاثية فقط، وهو بظاهره يشمل ما في الحشر أيضًا، فقلتُ:

بخُلف مضى في الرُّوم جاثيةٌ فذا   رضاً . . . .

. . . إلخ

٨١ ـ ومنها قوله:

٦٨٥ ـ وَخَفِّفْ شَفَا حُكْماً ومَا الواوَ دَعْ كفى ....

فإنَّه يُوهم أن ثبوت الواو قراءة ابن كثير وابن عامر. وليس كذلك، بل المراد أنَّ ترك الواو قراءة ابن عامر، وأنَّ «دع» أمر بمعنى اترك، ومفعوله «الواو» مقدَّماً عليه، فبينتُه بقولي:

وخفّف شفا حكمًا وما حذفُ واوِه كفى ونَعَمْ بالكسر في الكلِّ رُتِّلا

٨٢ ـ ومنها قوله:

٦٨٧ ـ .... ووالشمسُ مَعْ عَطْفِ الثلاثةِ كَمَّلا

فإنَّ الثالث ليس بعطف، وإنما وقع تغليب في الكلام.

وأيضًا: دلالته على رفعها الكلمات الأربع خفية، فقلتُ:

.... ووالشمسُ مَعْ رفعِ الثلاثة كَمَّلا

٨٣ ـ ومنها قوله:

٦٨٨ ـ وفي النَّحْلِ مَعْهُ في الأخيرينِ حَفْصُهم ....

فإنَّه قد يُتَوَهَّمُ أنهما اتفقا في رفع الأخيرين، ولم يقرأ ابن عامر في رفع الأولين، وليس كذلك، فقلتُ:

وفي النحل كمل في الأخيرين حفصهم ....

٨٤ ـ ومنها قوله:

٦٩٣ ـ عليَّ على خَصُّوا وفي سَاحِرٍ بِهَا ....

فإنَّه يُوهِمُ أن الخلاف في ﴿لَسَحِرٌ عَلِيمٌ﴾[1] الواقع أولاً، أو شامل له ولغيره في هذه السورة، مع أنَّ المراد هو الثاني[2]، فقلتُ:

عليَّ على خصوا هنا كلّ سَاحِر ....

٨٥ ـ ومنها قوله:

٦٩٩ـوفي الكهفِ حُسْنَاهُ...... ....

فإنَّ ﴿رُشْدًا﴾ وقع في موضعين منها[3]، والمراد أخيرهما فقلتُ:

وعُلِّمْت رُشْدًا حُزْ وضُمْ حُلِيِّهِم ....

[سورة براءة]

٨٦ ـ ومنها قوله في أول براءة:

٧٢٥ـويُكْسَرُ لا أَيْمَانَ عنْدَ ابنِ عَامِرٍ ....

فإنَّه عبارة متنفرة، فالأولى فتح همزة لا أيمان. ذكره أبو شامة[4]، فقلتُ:

وفي فتح[5] لا أيمان كسرُ ابنِ عامر ....

---

(١) من سورة الأعراف: الآية ١٠٩ وغيرها.

(٢) في الآية ١١٢.

(٣) الآية ١٠ و٢٤ وهما متفقا الفتح، والمقصود الآية ٦٦.

(٤) إبراز المعاني (١/ ٣٨٧).

(٥) في (ب): «كسر»!

٨٧ ـ ومنها قوله:

٧٣٢ ـ . . . . وتَحْريكُ ورشٍ قُرْبَةٌ ضَمُّهُ جَلا

فإنَّه قد يُتَوَهَّمُ منه أنَّ ورشًا يحرِّك ضم القاف بالفتح، فقلتُ:

. . . . وتحريك را بالضمِّ في قُرْبة جلا

أو:

. . . . ورا قُرْبة بالضم تحريكُهُ جلا

٨٨ ـ ومنها قوله:

٧٣٤ ـ ووحِّدْ لهُمْ في هُودَ تُرْجِئُ هَمْزُهُ . . . .

فإنَّه يُوهِمُ أنَّ ضده «ترج» بغير ياء، فقلتُ:

ووحِّد لهم في هود ترجي بهمزةٍ . . . .

[سورة يونس]

٨٩ ـ ومنها قوله:

٧٤٢ ـ نُفَصِّلُ[١] يا حَقٌّ علاً سَاحِرٌ ظُبىً . . . .

فإنَّه لا يُعرف أن ضده سحر أو سحار، فغيَّرت المصراع الثاني فقلتُ:

. . . . بسحرٍ ضيا كلاً بهمزٍ لـقنبلا

---

(١) في الأصل: «نفضل».

[سورة هود]

٩٠ ـ ومنها قوله:

٧٥٨ ـ .... وسَكَّنَهُ زاكٍ وَشْيخُهُ الأوَّلا

فإنَّ الظاهر منه أنه يسكِّن الياء مع تشديدها، فقلتُ:

.... وسكن زكى خفِّف ومكيّ اولا

٩١ ـ ومنها قوله:

٧٦٥ ـ .... هُنَا حَقٌّ إلا امْرَاتَكَ ارْفَعْ وَأبْدِلا

فإنَّ المتبادر منه أنَّ قراءتهما بالرفع وإبدال الهمز ألفًا لا سيما وقد نطق بالإبدال بالبيت لوزن المقال، مع أنَّ مراده بالإبدال نوعٌ من الإعراب، وهو خارجٌ عن باب هذا الكتاب، فقلتُ:

.... ارفعْ وحصِّلا

[سورة يوسف]

٩٢ ـ ومنها قوله:

٧٨٠ ـ ونَكْتَلْ بِيا شَافٍ وَحَيْثُ يَشَاءُ نُو نُ ....

فإنَّه يُوهِمُ أنّ لفظ «يشاء» حيث جاء بالنون للمكي، وليس كذلك، فقلتُ:

ونَكْتَلْ بيا شافٍ بحيثُ يشاءُ نُو نُ ....

على أنَّ الباء[1] للظرفية، فيشير إلى تخصيص الحكم بهذه القضية.

---

(١) في النسختين: «الياء». ولعل الصواب ما أثبت.

[سورة الرعد]

٩٣ ـ ومنها قوله:

٧٨٧ـوَزَرْعٌ نَخِيلٌ غيرُ صِنْوانٍ اوَّلا ....

فإنَّه قد يُتَوَهَّمُ أنَّ «غير» للاستثناء مخرج لـ «صنوان» الواقع أولاً، فاستدركتُ بتغيير المصراع الثاني وقلتُ:

.... لدى الأربعِ ارفعْ خفضه حقه علا

٩٤ ـ ومنها قوله:

٧٩٠ـسِوى نافعٍ في النَّمْلِ والشَّام مُخْبِرٌ سوى النازعات مَعْ إذا وَقَعَتْ وِلَا

مع أنَّ النمل مستثنى لابن عامر أيضًا على ما في «التيسير»[1]، وغيره من كتب القراءة، فيكون الإخبار فيه لنافع وحده، والمفهوم من ظاهر «الشاطبية» أنَّ الشامي أيضًا يقرأ بالإخبار في النمل. والحال أنَّ قراءته فيه بالاستفهام، وسببه الاستثناء بـ«سوى» في الموضعين، وهو معيار العموم. ومرادُ الناظم أنَّ الشام مخبرٌ فيما عدا النمل إلا فيما استثني عنه، ولذا قال الجعبري: وإفراد نافع بالنمل أغنى عن ضمِّها إلى مستثنى ابن عامر. لكن هذا المسلك الدقيق لا يدركه الفهم الرقيق، ولذا غيَّره المصنِّفُ بنفسه بقوله:

سوى الشامِ غير النازعات وواقعه له نافعٌ في النمل أخبرَ فاعتلى[2]

---

(١) انظر: (ص٣٢٦ ـ ٣٢٨، و٣٩٦ ـ ٣٩٧).

(٢) انظر: فتح الوصيد في شرح القصيد (٣/ ١٠٣٣).

وألهمني ربي بتغيير المصراع الأول فقلتُ:

وفي النملِ خُذْ والشام في الغيرِ مخبرٌ . . . .

[سورة إبراهيم]

٩٥ ـ ومنها قوله:

٨٠٠ـ . . . . وأَفْـئِـيْـدَةً بـالـيـا بـخُـلْـفٍ لَـهُ وَلَا

فإنَّه قد يَتبادر إلى الفهم أنَّ مراده باليا أن يكون بدلاً عن الهمز، وليس كذلك، بل القصد زيادته بعد الهمزة على الإشباع، فقلتُ:

. . . . وأفـئـيـدةً زدْيـا بـخُـلـفٍ لـه ولا

[سورة الفرقان]

٩٦ ـ ومنها قوله:

٩٢٣ـ تَشَقَّقُ خِفُّ الشِّينِ مع قَافَ غَالِبٌ . . . .

فإنَّه يتبادر إلى الوهم أنَّ القاف أيضًا مخفف، وقد بلغني هذا عن بعض المقرئين، فقلتُ:

وخَفِّفْ معاً تَشَقَّقُ الشين غالباً . . . .

٩٧ ـ ومنها قوله:

٩٥٨ ـ . . . . نُذِيْقُ زَكَا لـلعالـمينَ اكسِرُوا عُلا

فإنَّه وقع في سورة الروم موضعان، أحدهما: ﴿لِيُذِيقَهُم﴾، وثانيهما: ﴿وَلِيُذِيقَكُم﴾[1] وكأنَّ الشيخ أراد أنَّ المطلق ينصرف إلى

---

(١) الأوَّل: في الآية ٤١، والثَّاني: في الآية ٤٦.

الأول، ولكن قد يُتَوَهَّمُ منه الإطلاق الأكمل، وهو الشامل لكل ما وقع في المحل، فقلتُ:

. . . . يُذِيقهم[1] زد عالمين اكسروا علا

٩٨ ـ ومنها قوله:

٩٦٦ـ وكالياءِ مَكْسورًا لِوَرْشٍ وعَنْهُما وَقِفْ مُسْكِناً والْهَمْزُ زَاكِيهِ بُجِّلا

فإنَّه يَتبادر منه أنَّ الوقف كالياء مسكنًا، وقد يُتَوَهَّمُ أنَّ الوقف بالهمز ساكنًا، والمراد أنْ يوقف عليه بالياء، فقلتُ:

. . . . وبالياء قِفْ والهمز زاكيه بُجِّلا

[سورة الصافات]

٩٩ ـ ومنها قوله:

٩٩٨ ـ . . . . وإليَاسَ حَذْفُ الهَمْزِ بالخُلْفِ مُثِّلا

فإنَّه يُتَوَهَّمُ منه إطلاق حذف الهمز وصلاً وابتداءً. والحال أنَّ مراده أن[2] تحذف في الدرج وتقطع في الابتداء، على أنَّ الاسم «ياس» دخله لام التعريف والهمزة للوصل وهي مفتوحة في الابتداء، فقلتُ:

. . . . والياسَ وصلُ الهَمْزِ بالخُلْفِ مُثِّلا

---

(١) في الأصل: «نذيقه».
(٢) في (ب): «أنها».

[سورة فصلت]

١٠٠ ـ ومنها قوله:

١٠١٧ـلَدَى ثَمَراتٍ ثُمَّ يا شُرَكَائِيَ الْـ　　ـمُضَافُ وَيَا رَبِّي بِهِ الخُلْفُ بُجِّلا

فإنَّ مراد الشيخ رحمه الله أنَّ الخلف لقالون في فتح ياء «ربي» وسكونها لا في نفس الياء باعتبار ثبوتها وحذفها كما يُتَوَهَّمُ من ظاهر العبارة، فقلتُ:

.... الـ　　ـمضافُ وربِّي الخُلْفُ في الفتح بُجِّلا

[سورة الأحقاف]

١٠١ ـ ومنها قوله:

١٠٣٥ـوقُلْ عن هِشامٍ أَدْغَمُوا تَعِدَانِنِي　　..................

فإنَّ لفظ «عن» يُوهِمُ أنَّ الإدغام رواية عنه، فقلتُ:

وقل لهشامٍ أَدْغَمُوا تَعِدانِنِي　　..................

[سورة ق]

١٠٢ ـ ومنها قوله:

١٠٤٤ ـ .... صَفَا واكسِرُوا أَدْبَار إِذْ فَازَ دُخْلُلا

حيث يُتَوَهَّمُ منه أنَّ الأصل في «أدبار» هو الفتح، مع أنَّ إدبار النجوم في آخر «الطور» أجمعوا على كسره، فالأنسب أنْ يجعل الكسر أصلاً والفتح عارضًا مختصًا بهذا المحل، فقلتُ:

.... صفا فتح إدبار كذا نل رضا حلا

[سورة الذاريات]

١٠٣ ـ ومنها قوله:

١٠٤٦ ـ وفي الصَّعْقَةِ اقْصُرْ مُسْكِنَ العَيْنِ رَاوِياً . . . .

فإنَّه يُتَوَهَّمُ منه فتح العين؛ لأنَّ التحريك المطلق الذي هو ضد الإسكان المطلق هو الفتح، فقلتُ:

. . . . . مُسْكِنَ الكَسْرِ . . . .

[سورة الطور]

١٠٤ ـ ومنها قوله:

١٠٤٨ ـ رضاً يَصعَقُون اضْمُمْهُ كَمْ نَصَّ والمُسَيْطِرُون لِسَانٌ عَابَ بالخُلْفِ زُمَّلا

فإنَّه اكتفى فيه باللفظ عن القيد بالسين، وشرطه ألَّا يُتصور وجوده إلا به كما هو مقرَّر في محله، وهنا ليس كذلك كما لا يخفى على أهله، فقلتُ:

رضاً يصعَقون اضمُم نَعَم كم مسيطرون سين لسان عاب[1] بالخُلِف زُمَّلا

[سورة الحشر]

١٠٥ ـ ومنها قوله:

١٠٦٧ ـ . . . . وَمَعْ دُوْلَةٌ أَنِّثْ يَكُونَ بخُلْفِ لا

فإنَّه يُتَوَهَّمُ أنْ يكون الخلف في التأنيث لا في رفع «دولة» كما في رواية مع أنَّ الخلاف فيهما على المعتمد، فقلتُ:

. . . . يكون فأنِّث دولة الكل خلف لا

---

(١) في الأصل: «غاب».

[سورة الملك]

١٠٦ ـ ومنها قوله:

١٠٧٧ ـ فَسُحْقًا سُكُوناً ضُمَّ مَعْ غَيْبِ يَعْلَمُو نَ[١] مَنْ رُضْ[٢] مَعِي باليا وأَهْلَكَنِي انْجَلا

فإنَّه قد يُتَوَهَّمُ منه أنْ يكون ميم «مَنْ» رمزًا، وليس كذلك، فإنَّ الشيخ أتى به احترازًا من قوله: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾[٣]، فدفعتُ الوهم فقلتُ:

فَسُحْقًا سُكون الضمِّ مَع ثانِ يَعْلَمُو ن راض معي باليا وَأَهْلَكَني انجلا

[سورة الحاقة]

١٠٧ ـ ومنها قوله:

١٠٧٨ ـ .... وَمَنْ قَبْلَه فا كْسِرْ وحَرِّكْ رِوىً حَلا

فإنَّه قد يُتَوَهَّمُ منه أنَّ المراد به كسر الميم، والحال أنَّ مراده كسر القاف، فقلتُ:

.... وفي قبله ....

... إلخ.

١٠٨ ـ ومنها قوله:

١٠٨٠ ـ وَيَذَّكَّرُونَ يُؤْمِنُونَ مَقَالُهُ بِخُلْفٍ لَهُ دَاعٍ ويَعْرُجُ رُتِّلا

---

(١) في النسختين: «تعلمون».

(٢) كتب ناسخ الأصل في الحاشية: «راو». بينما كتبها: ناسخ (ب) في الحاشية عند قول المؤلف: «راض».

(٣) من سورة الملك: الآية ١٧.

فإنَّه قد يتبادر أنَّ لام «له» ليس برمز لهشام، وعائد الضمير المرموز بالميم هو ابن ذكوان، فقلتُ:

.... بخلفٍ لدى داعٍ ....

[باب التكبير]

١٠٩ ـ ومنها قوله:

١١٢٧ ـ إذا كَبَّروا في آخِرِ النَّاس أَرْدَفُوا مَعَ الْحَمْدِ حَتَّى الْمُفْلِحون تَوسُّلا

فإنَّ المستفاد منه أن يكبروا في آخر الحمد، ولم يقل به أحد فقلتُ:

إذا كبَّروا في آخر الناس بادروا إلى الحمد حتى المفلحون تَوسُّلا

١١٠ ـ ومنها قوله:

١١٣١ ـ .... ولا[1] تَصِلَنْ هَاءَ الضمِيرِ لِتُوصَلا

لأنَّه يُوهِمُ أنه إذا كان هاء الضمير في آخر سورة لا يجوز وصله، فقلتُ:

.... فلا تُشْبِعَنْ هاءَ الضمير لِتُوصَلا

[باب مخارج الحروف وصفاتها التي يحتاج القارئ إليها]

١١١ ـ ومنها قوله:

١١٥٤ ـ وما بين رَخْوٍ والشَّدِيدةِ (عَمْرُو نَل) ....

---

(١) في النسختين: «فلا».

فإنَّه قد يُتَوَهَّمُ منه أنَّ الواو أيضًا من الحروف البينية، فقلتُ تبعًا للشيخ الجزري[1]:

وما بين رخوٍ والشديدةِ (لن عمر) ....

١١٢ ـ ومنها قوله:

١١٦٦ ـ وَقُلْ رَحِمَ الرحمنُ حَيّاً ومَيِّتاً فتىً كان للإنصافِ والحِلْم مَعْقِلا

فإنَّه قد يتبادر إلى الوهم، ما لا يليق لأرباب الفهم، لا سيما حال الوقف على آخر المصراع الأول، فقلتُ:

وقُلْ رَحِمَ الرحمنُ كلَّ فتًى يَكُو نُ للحِلْمِ والإنصافِ والعفوِ مَعْقِلا

[الخاتمة]

قال المؤلف ـ رحمه الله ـ:

فرغ بمكة المكرمة قبالة الكعبة المعظمة في أوائل شهر جمادى الآخرة[2] سنة إحدى عشرة[3] بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام والتحية.

وتمَّ رقم هذه النسخة أيضًا بمكة المشرفة قبالة الكعبة المحترمة في أوائل شهر ربيع الأول سنة ١٠٦٦ أحسن الله ختامها، وكمَّل فيها المسرات، وصَلَّى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

* * *

---

(١) انظر: النشر (١/ ٢٠٢).

(٢) في الأصل: «الآخر».

(٣) في الأصل: «عشر».

[وكتب بخط آخر]:

بلغت مقابلة وتصحيحًا من أولها إلى آخرها على خط مؤلفها ـ رحمه الله تعالى ـ فصحت حسب الطاقة والإمكان، والله المستعان. وذلك يوم الاثنين المبارك لست وعشرين مضت من شهر ربيع الأول من شهور سنة ست وستين وألف، **قبالة البيت الشريف** زاده الله تعالى شرفًا وختم لنا ولمن طالع هذه الرسالة، ودعا لنا بالمغفرة.

والحمد لله رب العالمين(١).



---

(١) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بلغت مقابلة من أولها إلى آخرها على هذه النسخة المذكورة المحفوظة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة في مجلس واحد **قبالة البيت الشريف** زاده الله تعالى شرفًا وختم لنا ولمن طالع هذه الرسالة ودعا لنا بالمغفرة، وذلك بقراءتي من المنسوخ ومتابعة الشيخ مهدي الحرازي في الأصل المخطوط، وحضور كوكبة من أهل العلم والفضل والفضيلة وهم: الأستاذ الشيخ محمَّد بن ناصر العجمي، والأستاذ الشيخ نظام يعقوبي، والأستاذ الشيخ مجد مكي، والأستاذ الدكتور عبد الله المحارب، والشيخ العربي الدائز الفرياطي، والشيخ نور الدين طالب، والشيخ حسن الحدادي، والشيخ داود الريمي، وذلك بعد عصر يوم الثلاثاء السادس والعشرين من شهر رمضان المبارك من (سنة ١٤٢٥هـ). والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

عبد الحكيم الأنيس

المصادر

١ ـ **القرآن الكريم**، طبعة بايتان كتاب آوي، إصطنبول، ١٣٩٤هـ.

٢ ـ **إبراز المعاني من حرز الأماني**، لأبي شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، البابي الحلبي، القاهرة.

٣ ـ **ابن بين الزيادة والنقصان**، مقال لعبد الحكيم الأنيس، منشور في جريدة العراق بتاريخ ٦/ ٧/ ١٩٨٧م.

٤ ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**، للقاري (ت١٠١٤هـ)، تحقيق محمَّد الصباغ، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥ ـ **الأعلام**، للزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٠، ١٩٩٢م.

٦ ـ **التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المئة الحادية والثانية عشر**، للقادري (ت١١٨٧)، تحقيق: هاشم العلوي القاسمي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٧ ـ **الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث**، لخليل إبراهيم قوتلاي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٨ ـ **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، للشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق حسن العمري، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٩ ـ **التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول**، للقنوجي (ت١٣٠٧هـ)، مكتبة دار السلام، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٠ ـ **تاريخ الأدب العربي**، لكارل بروكلمان (ت١٣٧٥هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م.

١١ ـ **التاريخ والمؤرخون بمكة من القرن الثالث الهجري إلى القرن الثالث عشر**، لمحمَّد الحبيب الهيلة، مؤسسة الفرقان، لندن، ط١، ١٩٩٤م.

١٢ ـ **تبعيد العلماء عن تقريب الأمراء**، للقاري، تحقيق محمَّد علي المرصفي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠م.

١٣ ـ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمَّد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١٤ ـ **تعديلات بعض شراح الشاطبية وتقييداتهم في أبياتها**، لعبد القيوم بن عبد الغفور السندي، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات القرآنية الصادرة عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة، العدد الثالث، السنة الثانية، المحرم ١٤٢٨هـ ـ يناير ٢٠٠٧م.

١٥ ـ **التعليقات السنية على الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، للكنوي (ت١٣٠٤هـ)، مكتبة خير كثير، كراجي، باكستان.

١٦ ـ **التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار المئة الحادية والثانية عشر**، للقادري (ت١١٨٧هـ)، تحقيق هاشم العلوي القاسمي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٧ ـ **التيسير في القراءات السبع**، لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

١٨ ـ **جامع الشروح والحواشي**، لعبد الله محمَّد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط٢، ٢٠٠٦م.

١٩ ـ **جلاء العينين في محاكمة الأحمدين**، لنعمان الآلوسي (ت١٣١٧)، مطبعة المدني، القاهرة.

٢٠ ـ حرز الأماني ووجه التهاني، للشاطبي (ت٥٩٠)، دار الكتاب النفيس، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢١ ـ حرز الأماني ووجه التهاني، للشاطبي، ضبط وتصحيح ومراجعة محمَّد تميم الزعبي، دار الغوثاني، دمشق، ط٤، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٢ ـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي (ت١١١١هـ)، مصورة مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

٢٣ ـ دليل المطبوعات العربية في روسيا من ١٧٨٧م إلى ١٩١٧م، لأنس خلدوف، إصدار مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٢٤ ـ ديوان أبي تمام (ت٢٣٢هـ)، ضمن المكتبة الشاملة.

٢٥ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لآغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ)، دار الأضواء، بيروت.

٢٦ ـ رسالة في بيان إفراد الصلاة عن السلام هل يكره أم لا؟، للقاري، تحقيق محمَّد فاتح قايا، ضمن المجموعة العاشرة من لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٢٧ ـ سنن أبي داود (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٢٨ ـ شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لعلي القاري، تحقيق: محمَّد نزار تميم وهيثم نزار تميم، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.

٢٩ ـ شرح شعلة (ت٦٥٦هـ) على الشاطبية المسمى كنز المعاني شرح حرز الأماني، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٠ ـ **عقود الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر**، للشلي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق إبراهيم بن أحمد المقحفي، مكتبة تريم الحديثة ومكتبة الإرشاد، صنعاء، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣١ ـ **عقود الجوهر في تراجم من لهم خمسون تصنيفًا فمئة فأكثر**، لجميل العظم (ت١٣٥٢هـ)، المطبعة الأهلية، بيروت، ١٣٢٦هـ.

٣٢ ـ **غاية النهاية**، لابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، عني بنشره: ج. برجستراسر، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣ ـ **الفتح المبين في طبقات الأصوليين**، للمراغي، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٤ ـ **فتح باب العناية بشرح كتاب النقاية**، للقاري، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣٥ ـ **فتح الوصيد في شرح القصيد**، للسخاوي (ت٦٤٣)، تحقيق: مولاي محمَّد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط٢، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣٦ ـ **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، قسم التفسير، مؤسسة آل البيت، عمان، ١٩٨٩م.

٣٧ ـ **فهرس مخطوطات مكتبة دار إسعاف النشاشيبي للثقافة والفنون والآداب**، لبشير عبد الغني بركات، مؤسسة دار الطفل العربي، القدس، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٨ ـ **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، للكنوي، مكتبة خير كثير، كراجي، باكستان.

٣٩ ـ **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، للمتقي الهندي (ت٩٧٥هـ)، بعناية: بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٠ ـ **كنز المعاني في شرح حرز الأماني**، للجعبري (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: أحمد اليزيدي، ضمن كتابه «الجعبري ومنهجه في كنز المعاني»، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٤١ ـ **اللآلىء الفريدة في شرح القصيدة**، للفاسي (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرازق ابن علي موسى، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٤٢ ـ **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، للقاري، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٣ ـ **المستدرك**، للحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٤ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**، للقاري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٥، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٥ ـ **معجم تفاسير القرآن الكريم**، شارك في جزئه الأول عبد القادر زمامة، وعبد النبي فاضل، وعبد الوهاب التازي سعود، ومحمَّد الكتاني، وكتب الجزء الثاني محمَّد بوخبزة، إصدار المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٤٦ ـ **معرفة السنن والآثار**، للبيهقي (ت٤٨٥هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٤٧ ـ **الملا علي القاري، فهرس مؤلفاته وما كتب عنه**، بحث لمحمَّد بن عبد الرحمن الشماع، في مجلة آفاق الثقافة والتراث الصادرة عن مركز جمعة الماجد بدبي، العدد الأول المحرم، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٨ ـ **منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن**، للخراز (ت٧١٨هـ)، تحقيق: أشرف محمَّد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية، مصر، ط٢، ٢٠٠٦م.

٤٩ ـ **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، تحقيق: علي محمَّد الضباع، تصوير دار الكتب العلمية.

٥٠ ـ **هدية العارفين**، للبغدادي (ت١٣٣٩هـ)، مصورة دار إحياء التراث العربي بيروت.



المحتوى

الموضوع	الصفحة

الرسالة محقَّقة

❑❑❑